

وزارة الدفاع
مديرية التوجيه المعنوي

المخالفة في الحياة العسكرية عواملها النفسية والاجتماعية

اعداد العميد سعد خضير المبيدي

وزارة الدفاع
مديرية التوجيه المعنوي

المخالفة في الحياة العسكرية عواملها النفسية وأساليب التغاير معها

إعداد
العميد سعد خضير العبيدي

سباط - ١٩٩٠

بالخطأ . إلا ان الملاحظ ومن خلال الخبرات العامة ان التعامل مع جوانب الضبط في المؤسسات العسكرية يميل في معظمه الى العقاب كحل يعتقد البعض انه الاسلام في تعديل ذلك السلوك غير السوي مما يقلل من قيمة الأثابه او يلغي دورها كركن من اركان التقويم وتشكيل السلوك المنضبط .

الجرمة والمخالفة من الناحية القانونية

الجريمة والمخالفة من الناحية القانونية

٣ . خلق الانسان وعرف عنه السلوك المخالف وعدم الالتزام فكان آدم نبياً عليه السلام ، تجاوز على 'تحذيرات الخالق سبحانه وتعالى' ليسجل اول مخالفة عرفت عبر التاريخ اعقبتها اول عقوبة نص عليها بالقرآن الكريم وهي الخروج من الجنة . وتكررت الحالة مع وجود البشرية عندما قام احد ابناء نبينا آدم بقتل اخيه ليعطي صورة واضحة عن سلوك المخالفة ووجوده في الذات البشرية حتى 'اضحى' هذا الموضوع المسألة الاكثر اهتماماً لكافة الاديان السماوية .

فالشريعة الاسلامية مثلاً حذرت من ارتكاب المحرمات على وجه العموم ، منذرة بعقوبة الآخرة ، على صورة تثير في نفوس المؤمنين شدة الخوف من الاقدام على شيء منها ، وتدفع في الوقت نفسه عن المجتمع كثيراً من شرورها ثم وضعت لبعض الجنايات عقوبات دنيوية الى جانب العقوبات الاخرية حتى 'يتأزر في رفعها وزجر الناس عنها ، رادع الدين ورادع السلطان . والجرائم في الشريعة الاسلامة بصفة عامة هي محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد او تعزير* . ومن ثم اصبح هذا الموضوع مثار اهتمام المصلحين والفلاسفة عبر التاريخ اذ لم يكتفوا بالدعوة الى العمل الصحيح ونبذ الخطأ بل حاولوا وضع النظريات والتفسيرات العديدة عن اسباب قيام الانسان بارتكاب الجرائم والمخالفات . وكانت الخطوة الاولى 'لسن القوانين ووضع التشريعات بهدف السيطرة على الجانب السلبي من السلوك ومحاولة

يقصد بالتعزير هنا . التأديب المتروك تقديره للقاضي .

ومصطلح التعزير في علم النفس يعني : العملية التي من شأنها زيادة احتياج عصب نتيجة

شدة احتياج عصب آخر ، او هو العملية التي بها يتكرر المحتوى الرئيسي في الحلم بحلم

آخر داخل الحلم الاول (١) .

تقوية . والقانون مجموعة من القواعد الملزمة التي تحكم سلوك الافراد في المجتمع ، والقانون بهذا المعنى يتخصص ويتحدد بظروف الزمان والمكان فيختلف من بلد الى آخر ومن عصر لآخر وانه وضع ليحكم وينظم العلاقات الاجتماعية وهو بذلك يتوجه بتعامله الى الاشخاص الموجودين داخل المجتمع سواء كانوا افراداً ام جماعات وهذا التوجه انما يتعلق بافعال المعنن اي بسلوكهم الحاصل فعلاً (الظاهر) والقانون لايعير اهمية الى الاحساسات والمشاعر الداخلية او النوايا ايا كانت طبيعتها إلا في حدود صلتها بالسلوك الظاهر^(٢) .

٤ . ان القاء الضوء على دوافع ارتكاب الجريمة او اسباب السلوك غير السوي في المجتمع العسكري لابد وان يمر من خلال ايضاح موجز لبعض الامور المتعلقة بمفهوم الجريمة وتحديد اطرها من الناحية القانونية وكما يلي .

أ . التعريف

لم يختلف الفقهاء والمشرعون في تعريف الجريمة رغم تعدد اساليبهم في الشرح والتوضيح ومن بين اكثر التعاريف وضوحاً ماورد في قانون العقوبات حيث اعتبرها : كل فعل او امتناع عن فعل يقرر له القانون عقاباً^(٣) .

وهي بذلك اما ان تتكون من فعل مثل سلوك القتل والسرقة واما ان تتكون من امتناع عن فعل مثل سلوك عدم تنفيذ الاوامر ، واشترط المشرع وجود كون الفعل او الترك منصوصا عليه وعلى عقابه في القانون وحسب القاعدة المعروفة لا جريمة بلا قانون ولا عقوبة بلا نص .

ب . اقسام الجريمة

قسمت الجريمة عدة اقسام تبعاً الى .

اولاً . من حيث جسامتها :

جنايات وجنح ومخالفات .

ثانياً . من حيث كيفية وقوعها :

جرائم ايجابية وجرائم سلبية .

جرائم وقتية واخرى مستمرة .

جرائم بسيطة وجرائم اعتيادية .

ثالثاً . من حيث طبيعتها الخاصة :

جرائم سياسية وجرائم عادية .

جرائم مضرة بالمصلحة العامة وجرائم تضر آحاد الناس .

رابعاً . من حيث القصد :

جرائم عمديه وجرائم غير عمديه .

خامساً . من حيث وقت الكشف :

جرائم متلبس بها وجرائم غير متلبس بها .

هـ . ان الجريمة ومن خلال التعريف المذكور في اعلاه سلوك يؤديه الفرد او

الجماعة يعاقب عليه القانون . وقد قسمت من حيث جسامتها الى

ثلاث مستويات كان مقدار العقوبة المقررة في القانون للجريمة المعول

عليه في ذلك . وكما يلي :

أ . الجنايات . جرائم يعاقب عليها بالاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة

والاشغال الشاقة المؤقتة وبالسجن من خمس سنوات الى خمسة

عشر سنة .

ب . الجنح . هي الجرائم المعاقب عليها بالحبس من ستة اشهر الى

خمس سنوات والغرامة .

ج . المخالفات . هي الجرائم المعاقب عليها بالحبس لمدة اقل من ستة

اشهر والغرامة التي لا تتجاوز مقدارها عشرة دنانير .

٦ . اما في الجانب العسكري فيبقى مقدار العقوبة اساساً في تقسم الجرائم وكما ورد في قانون العقوبات إلا ان الاحكام العسكرية تتضمن النص على جرائم من نوعين .

أ . الجرائم العسكرية البحتة . وهي التي تقع لمن له صفه عسكرية اخلاً بالواجبات والنظم العسكرية التي تفرضها عليه هذه الصفه ومثالها الهروب من الجيش والغياب بدون اذن وعدم اطاعة الاوامر ... الخ .

ب . الجرائم المختلطة . وهي الجرائم العادية التي نص عليها لصفقتها هذه في قانون العقوبات غير انها تكتسب الصفه العسكرية لوقوعها من شخص له هذه الصفه او ممن كان في حكمه ومثالها جرائم القتل العمد او القتل باهمال والسرقة وغير ذلك ^(٤) .

٧ . ان الجريمة وفق هذا المنظور وبكافة اشكالها او مستوياتها مخالفة للقوانين تحدث في البيئة المدنية كما تكون في الحياة العسكرية . وبما انها سلوك فقد لا تختلف دوافعه ان كانت تلك الجريمة جنائية او جنحة او مخالفه من وجهة النظر النفسية ، اذ ان الفارق الوحيد سيكون في شدة الاستجابة للمثير الخارجي . فعلى سبيل المثال اذا كان هناك استعداد للسلوك المخالف لدى شخص ما فسوف يتوقف مقدار استجابته الخارجي (سلوكه) على طبيعة الضغط الخارجي المتسلط على الشخصية في الزمان والمكان المعينين . فاذا كان شديداً تكون الجنائية ، والاقل منه شدة يمكن ان تحدث الجنحة ، اما الضغط الخارجي البسيط يمكن ان يؤدي الى المخالفة . لذا سنتناول الموضوع تحت اطار المخالفة كاصطلاح نفسي مرادف للاضطراب او (غير السوي وهو يعبر عن كافة انواع الانحرافات او الجرائم من حيث الدوافع والاسباب على اقل تقدير واستناداً الى الاعتبارات التالية .

أ . ان دوافع ارتكاب الجريمة واحدة من حيث النوع لذا تصبح مناقشة دوافع كل نوع من انواعها مسألة غير مجدية علمياً .

ب . ان الضباط كأميرين وهيئات ركن غالباً مايتعاملون مع المخالفة وليس مع الجنحة والجناية التي تكون عادة من اختصاص المحاكم العسكرية .

ج . ان المخالفة وبسبب كثرة تكرارها في البيئة العسكرية مقارنه بالانواع الاخرى من الجرائم هي الاكثر تأثيراً على القدرة القتالية .

د . ان مرتكبي المخالفة اقرب الى السواء منهم الى الجريمة لكون الفعل بسيطاً وتأثيراته على المصلحة العامة ثقل كثيراً عن الانواع الاخرى لذى فأن امكانات تعديل هذا السلوك مسؤولية الضباط والاميرين وهي في متناول ايديهم في احيان ليست قليلة .

٨ . ان عرض الموضوع باتجاه واحد وبالطريقة المشار اليها يتفق والتعريف الشامل للجريمة من وجهة نظر علم الاجرام حيث اشار المعنيون به الى ان الجريمة بمعناها الواسع هي كل مخالفة لقاعدة من القواعد التي تنظم سلوك الانسان في الجماعة ، فهي في جميع الاحوال سلوك فردي يتمثل في عمل او تصرف مخالف لأمر او نهى فرضته القاعدة ويباشر في وسط اجتماعي^(٥)

العوامل النفسية والاجتماعية لارتكاب
المخالفة

العوامل النفسية والاجتماعية لارتكاب المخالفة

٩. يشار من خلال التعامل اليومي او الوظيفي وفي بعض الادبيات الى 'مخالفات كانت بسبب عوامل اقتصادية واخرى لظروف سياسية وثالثة بسبب ضغوط البيئة العسكرية... الخ من الاسباب والعوامل التي تناولت المشكلة من جانب واحد . اما النظرة الشاملة الى الانسان بسلوكه المخالف ينبغي ان لاتغفل نواياه ومقاصده اذ نلمس هنا ان عموم المخالفات . اما ان تكون عمدية . اي ان المخالف فكر بها مليا واقتنع بارتكابها وادرك تماما نتائجها وكل تلك العمليات جرت في عقل الانسان من خلال ماورد من مثيرات خارجية تفاعلت مع مامخزون في داخله من معلومات ومفاهيم ادت الى 'الفعل (السلوك المخالف) . ومادامت كذلك فإن العامل النفسي فيها هو الاساس الذي ينبغي التركيز عليه .

او انها غير عمدية . اي التي تقع بالصدفة ودون تخطيط مسبق فهي عادة ماتحدث نتيجة للغضب والميل للعدوان والنوبات الهستيرية وفقدان الاتزان والشعور . او بسبب خلل في الشخصية عندما يتوهم المعني بحدوث المظالم والاعتداءات على شخصه . وفي جميعها يحصل نوع من الانفعال الشديد يدفع باتجاه السلوك المخالف . هذا ومن المعروف ان الانفعال الشديد يعطل عمل الوظائف العقلية فيعوق التفكير السليم والاستدلال الصائب . ومن ثم قد يلجأ الفرد مساقاً بهذا الخلل الى ارتكاب المخالفة . وهنا ايضا يكون العامل النفسي اساساً في حدوث تلك الاضطرابات السلوكية .

١٠. ان التطورات الحاصلة في مجال العلوم المعنية بدراسة السلوك الانساني انعكست خطواتها على تحديد دوافع ارتكاب المخالفة على مستوى الافراد في كافة البيئات والمجتمعات البشرية وكما يلي .

أ . كانت الخطوة الاولى هي الابتعاد عند ربط سلوك ارتكاب المخالفة بالافكار الغيبية والارواح الشريرة واعمال السحر بعد ان حاول المهتمون ايجاد تفسير واضح او سبب واحد يلقي الضوء على سلوك الفرد غير المرغوب اجتماعياً او الذي يشكل مخالفة للقوانين والتشريعات السائدة . وبرزت اولاً الوراثة كسبب ادعى البعض انه العامل الوحيد وراء ذلك السلوك . ومن ثم جاء البيئيون ليعلنوا ان الاسرة او الجماعة او الطقس او الظروف المحيطة هي الدافع الوحيد لارتكاب المخالفة .

ب . بعد القاء المزيد من الاضواء على ماهية الانسان وحاجاته وانفعالاته ودوافعه لم يعد مقبولاً رأي المفسرين الاوائل ذوو الاتجاه الواحد ، ونشأت بدلاً عن ذلك عدة نظريات تأخذ بتعدد الاسباب ، وكانت من بين اولى النظريات النفسية ذات التأثير الواسع هي نظرية التحليل النفسي التي طرحت مفهوم غريزتي الحياة والموت والعدوان - اللتان تلعبان دوراً كبيراً في توجيه سلوك الفرد وتحديده في مختلف مناحي الحياة للمحافظة على الذات وتأكيد الوجود . ويركز اصحاب هذا الاتجاه على البيئة كعلة حافزة عن طريق الاثارة والاحباط . والمشكلة حسب رأيهم في اشباع الفرد لحاجاته ضمن تلك البيئة ، والسلوك اي سلوك بضمنه المنحرف هو محصلة قوى مختلفة في الحقل بعضها ذاتي وبعضها الآخر بيئي ، لذا فإن من لم تكن لديه القدرة او الاستعداد على تحمل احباطات هذه البيئة ويسلك بشكل متكيف مع قيمها وضوابطها فإنه سيتجه الى موضوع آخر بغية الانحراف (المخالفة) هذا ويؤكد مؤيدوا هذه النظرية ومريدها على ان البعض من المخالفات او الانحرافات تأتي لتوكيد الذات ومظاهر العدوان

يرجع قسم منها الى ' رغبة عميقة في استثارة العقاب تهدئه لمشاعر
اثم عميقة ، كما يمكن ان يتعلق الامر برغبة عميقة في معارضة قيم
معينة او له علاقات بمشاعر الاحساس بالاختلاف عن الجماعة في
اي صورة من صور عدم تقبل الجماعة له ، وقد يدفعه ذلك الى
المخالفة او ارتكاب سلوك منحرف كعدوان على الجماعة كما يمكن
ان يحدث ذلك وببساطة نتيجة للتطابق مع شخصية اجرامية في
الواقع او الروايات والافلام او بسبب اضطراب العلاقة مع السلطة
الضابطة .^(٦) كما وان هذه المدرسة لاتكتفي بالتفسيرات العامة
الشاملة فقط بل تحدد بعض الدوافع والاسباب تبعاً للتحليل
النفسي لكل حالة من الحالات المعروضة . هذا وان خلاصة وجهة
نظر التحليل النفسي تركز على ان هناك دوافع ينبغي اشباعها
وبشكل متوافق مع القيم والظروف البيئية والفشل في ذلك يؤدي
الى المرض النفسي او السلوك بشكل مخالف .

ج . اما وجهة النظر الاخرى فجاءت من المدرسة السلوكية التي
تختلف كثيراً وتفسيرات التحليل النفسي اذ تركز على قوانين
الاشتراط والتعلم والمثيرات البيئية هي الاساس في اكساب الناس
السلوك السوي او غير السوي (المخالف) وفي رأيهم فان السلوك
المنحرف مكتسب عن طريق مخالطة الاخرين والاتصال بهم وعلى
الاخص في نطاق الجماعات ذات الارتباط كالاسرة ، المدرسة ،
الوحدة العسكرية الخ . وهذه المدرسة كسابقتها تعطي فترة
الطفولة الاولى في تعلم السلوك المخالف من خلال عمليات التعزيز
التي تجري عادة لبعض التصرفات ، وعلى سبيل المثال قيام طفل
بالاعتداء على جار لعائلته يمكن ان يكتسب هذا السلوك ويصبح
اسلوباً مميزاً لتعامل هذا الفرد مع المواقف المماثلة حتى بعد وصوله

الى 'مراحل متقدمة من العمر ، اذا لاقى استحساناً من الابوين او تشجيعاً او حتى 'تغاضياً عن اللوم والتأنيب . هذا ويمكن ان يتعلم الانسان خلال مسيرة حياته الكثير من الاساليب او التصرفات التي لاتنسجم ورغبة المجتمع من خلال النمذجة وتقليد سلوك الوالدين والاخوة والاصدقاء او بمشاهدة الافلام وقراءة الروايات وغيرها .

د . وفي علم الاجتماع طرحت أكثر من نظرية لتفسير السلوك المنحرف منها نظرية الضغط التي ترى ان السلوك المنحرف نتيجة لضغط مصدره الرغبات الموجودة لدى الانسان ، فعندما يريد احد على سبيل المثال تحقيق النجاح كما ينتظر منه الجميع او كما يحثونه عليه فانه سيصل الى ذلك وفي حالة الفشل او عدم القدرة على الوصول الى الرغبة امثالاً للقوانين الموجودة فأنه والحالة هذه سيفقد الامل وسيتحول الى السلوك المنحرف او المخالف لتحقيق مايعتقد بان لديه الحق في امتلاكه ، هذا وتعتبر هذه النظرية الاحباط الشديد والسخط والحرمان وخبرات الفشل اضافة الى التعارض بين الطموحات والتوقعات والرغبات التي لايسمح بتحقيقها من العوامل او الدوافع القوية لحصول الانحراف والسلوك المخالف . اما وجهة النظر الاخرى هنا فسميت بنظريات الضبط والتي طرحت المسألة بشكل مغاير من خلال سؤال جعلته محور تفسيراتها مفادة لماذا يطيع الناس قوانين المجتمع ؟ اذ تعتبر ادبيات هذه النظريات بان الانحراف هو السلوك الغالب لذا فالحاجة من وجهة نظرهم تتمثل في البحث عن تفسير لسلوك الامتثال وليس للمخالف .

كذلك يؤكدون على ان وصف السلوك بانه جانح او اجرامي او

مخالف ينبغي ان لا يكون وصفاً قاطعاً لان مثل هذا السلوك غالباً مايسفر عن تحقيق الاهداف بطريقة اسهل واسرع من السلوك الاخلاقي اي ان الغاية كما يعتقدون تبرر الوسيلة . هذا وتشير هذه النظريات الى اهمية القيم الاخلاقية في ضبط السلوك وان الامتثال لتلك القيم سيكون نابعا من داخل الانسان بعد ان يكتسبه ويستدمجه ذاتياً اي في داخله من خلال عملية التنشئة الاجتماعية بعدها يستمر الفرد في الالتزام بها حتى اذا لم يكن هناك من يراقب ويرى ما يحدث ، وعندما يتم استدماج المعايير الاجتماعية بنجاح فان الفرد سيتراجع عن سرقة اموال غيره ويحدث هذا ليس بدافع الخوف من القاء القبض والايذاء في السجن بل بسبب اعتقاده ان السرقة شيء غير محبب وعمل خاطئ ، وهنا يتصرف الضمير كميكانيزم داخلي للضبط الاجتماعي . كذلك جرى التركيز في علم الاجتماع على تصور ثالث في هذا المجال تحت تسمية نظريات الانحراف الثقافي والتي تفسر السلوك المنحرف او المخالف على انه نوع من الامتثال لمجموعة من المقاييس لايقبلها المجتمع في معظمة ، فقد يقوم شخص ملبارتكاب افعال تعد انحرافاً اذا ماقيست بمقاييس طبقة او شريحة اجتماعية معينة وقد لاتعتبر كذلك وفق مقاسات اخرى ، ولاأثر في كتابات اصحاب هذا الاتجاه للجوانب الانفعالية في تسبب الانحراف ، وان الفرد حسب رأيهم يتعلم كيف يصبح مخالفاً او مجرماً بنفس الطريقة التي يتعلم بها كيف يعزف على اية آلة موسيقية^(٧) .

العوامل المؤثرة في السلوك المخالف

العوامل المؤثرة في السلوك المخالف

١١ . ان عرض وجهات النظر المختلفة لعلماء النفس والاجتماع جاء ليؤكد عدم رد الظاهرة لعامل واحد او الالتزام بنظرية معينة للتفسير بشكل مطلق لان المتتبع لا يجد ان هناك سبباً واحداً للمخالفة او على الاقل لا يستطيع احد ان يجزم بذلك ، ولا أحد يمكنه القول بان حاجه مالية او تشوهاً بدنياً او انفعالاً محدداً او تخلفاً عقلياً او مستوى معيناً من الجهل او اتجاهاً لاحدى وسائل الاعلام ادى لوحده الى ارتكاب مخالفة ما في وقت محدد ، اذ ان اي عامل من هذه العوامل لا يعمل في فراغ ، حيث انه يعمل من خلال منظومة اي شبكة علاقات . فالعامل (أ) مثلاً داخل شبكة علاقات (منظومة) فيها ب ، ج ، د ، هـ سيكون غير العامل (أ) نفسه عندما يعمل في شبكة اخرى من العلاقات فيها وزح طي وهكذا . هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان المخالفة بطبيعتها ظاهرة انسانية تصدر عن الفرد الذي له وضعه الخاص وتركيبته النفسية المعينة والتي تختلف من شخص لآخر ، وبالتالي فان درجة تأثير التكوين الداخلي لكل انسان على تصرفاته ودرجة تأثيره بمختلف العوامل الخارجية تختلف ايضا عن الآخرين على نحو يكون فيه من الخطأ القول بان هذا العامل او ذاك يعد سبباً كافياً ولازماً لوقوع المخالفة . لذا يصبح من الضرورة مناقشة الموضوع تحت اطار اوسع من ذلك وهو جملة العوامل التي يكون احتمال تأثيرها اكثر باتجاه تكون سلوك المخالفة منها .

أ . الاسرة

ان تشكيل السلوك الانساني بشقيه السوي وغير السوي ترده بعض التفسيرات النفسية الى الطفولة كاساس لبناء الشخصية وصياغة السلوك . فيولد الطفل ويخضع الى عوامل النهي من ارتكاب بعض

الاعمال والسماح بممارسة اخرى ثم الى الكثير من التفسيرات الاجتماعية فيما هو عيب الأقتراب منه او حرام ارتكابه او حلال ومسموح الاخذ به . وقد ينمو الطفل تدريجياً بين ابوين يستخدم احدهما او كلاهما القسر والشدة او العقاب الصارم في التعامل اليومي او العكس من ذلك حيث اللجوء الى التسيب والتدليل الزائد وعدم المحاسبة او قد يكون وسطاً بين الاتجاهين ، هذا ويمكن ان يتواجد اطفال بين اسر اتجاهها في التعامل مع الضوابط والقوانين والاعراف غير سوية فليس في قاموس الاب كلمة عن الحرام او المنوعات وكذلك لاتوجد في معتقدات الام اسس عن ماهو عيب او تفسيرات لارتكاب المعاصي . ونرى ان البعض يعيش في عائلة منتظمة كل شيء في حساب اعتباراً من الوقت الى طريقة الاكل ومن ثم اسلوب التعامل مع الاهل والاصدقاء واخرى تفعل العكس تماماً حيث لادراية للوالدين بمواعيد عودة الابناء الى البيت عندما يكون الشارع مجالاً لاحتوائهم معظم الوقت .

وفي هذا المجال هناك العديد من الامثلة التي يتذكرها الاباء ويعيها الابناء لاحقاً والتي تشير الى اختلاف اسلوب العوائل في العيش والتعامل مع بعضها البعض كواجهة امام الاطفال او في ادارتها لشؤونهم . ونحن هنا لسنا في اطار تحديد تأثيرات كل اسلوب تتخذه الاسره في تعاملها مع الابناء وانعكاساته على سلوكهم المخالف لاحقاً لكننا لايمكن ان نغفل تأثيرات مسألتين مهمتين اولاهما دور الاب كمثال او نموذج للابناء يحاولون تقليده في كل الاعمال التي يقوم بها او المسالك التي يسلكها حيث يسعون بشكل حثيث لاكتسابها وتعلمها باستمرار . وثانيهما امكانيات الوالدين في وضع حدود لسلوك الاطفال في بداية حياتهم باتجاه ماهو صح او

خطأ ، حلال او حرام لتكوين الضمير والرقابه الذاتية لمنع الخطأ ومقاومة الميل لارتكاب الانحراف مستقبلاً .

ان الدراسات التي تناولت هذا الموضوع اشارت الى ان للأسرة دوراً كبيراً في تحديد مصير ابنائها وعند تتبع حالة البعض من المنحرفين والمجرمين تبين ان معظمهم جاء من اسر تنقصها الروابط الاجتماعية الصحية كالمحبة والاحترام وتمثل القيم السائدة مثل الامانة وتحمل المسؤولية ... الخ .

كذلك اوضحت بان موقع الفرد من اسرته هو الآخر متغير مؤثر على السلوك فاذا كان الوحيد لابويه قد يتعرض الى القلق والخوف والانانية اكثر من غيره ، وبنفس الوقت فان الابن الاكبر يختلف في سلوكه عن الاوسط او الاصغر في معظم الاحيان ، اضافة الى ذلك اكتظاظ المسكن باهله غالباً مايؤدي الى اصابة اطفالهم بالعصبية وعدم الاتزان ويدفع العديد منهم الى ترك المنزل وقضاء معظم الوقت خارجه (٨) .

ان تاثيرات الاسرة في المجتمعات الشرقية لاتقتصر على الطفولة فقط اذ ان العلاقات الاجتماعية تمتد في احيان ليست قليلة لتشمل الابناء بعد اكتمال رجولتهم بحيث يعطها هذا دوراً اكبر في التأثير على الشباب بعد التحاقهم للخدمة العسكرية مقارنة بالمجتمعات الغربية التي تضعف فيها سلطة الوالدين بعد اجتياز الابناء مرحلة عمرية معينة .

ان العديد من الاباء يستمرون في متابعة سلوك ابنائهم وبنفس الوقت فان نسبة ليست قليلة من الابناء الاتكاليين لا يتوقفون عند حد معين من طلب المساعدة لفض مشاكلهم او اخذ الراي والمشورة حتى في الامور ذات الطابع الفني ، وعلى العموم فان دور العائلة

يتعاضد تأثيره في ظروف الحرب عندما تقوم بدور المعالج والمقوم لاتجاهات البعض ورغباتهم غير السوية ومشاعرهم العدوانية غير المتزنة ، عندما يتعرض ابناؤهم وبسبب الضغوط النفسية والبدنية ابان تلك الفترة لخبرات صعبة اساسها الصراع بين الاستجابة لمقتضيات المصلحة العامة والواجب الوطني والبقاء في الوحدة مهما كانت الاسباب وبين اللا التزام وترك الوحدة والاصدقاء في الظروف القاسية . صراع بين الرغبة في الالتحاق بالوحدة بعد انتهاء الاجازة مباشرة وبين الميل للغياب يوم او يومان لحضور مناسبة عائلية . ومثل هذه الانواع من الصراعات لابد وان تنتهي بالتوجه الى احد الخيارين وإلا يحل المرض النفسي كأسلوب لفض الصراع . وهنا يكمن دور الاسرة عندما تسعى للمساهمة في حل المشكلة وانهاء حالة الصراع باضافتها ثقلاً لاحد كفتي الميزان بعد ترجيحها الالتحاق دون تأخير او الالتزام دون تقصير وبعبارة ستساهم في تعزيز السلوك المخالف وقد تدفع البعض منهم الى المسائلة القانونية .

هذا ولا يتوقف دور الاسرة عند هذا الحد في حالة الحرب اذ يمكن ان تقدم دعماً معنوياً واسناداً نفسياً الى ابنائها للتخفيف عن معاناتهم . وتشجيعهم للاستمرار في العمل بجهد ونشاط خدمة للجيش واهدافه النبيلة .

ب . الظروف السائدة

ينمو الانسان مؤثراً ومُتأثراً بالآخرين وبالطريقة التي يجد فيها انه غير قادر على العيش بعيداً عن الجماعة بكافة اشكالها . فهناك الاقربان والاصدقاء وجماعات اللعب ورفاق السلاح التي يتصل بها وينفعل معها في علاقات حتمية ، حيث تمثل هذه الجماعات في

حقيقة الامر الفرصة الاولى له في الاتصال الاجتماعي مع غيره ،
اضافة الى اعتبارها المجال الاساس لتدريب الفرد وتعليمه اسلوب
التعامل مع الآخرين والبيئة المحيطة . وهذا الوسط يمكن ان يكون
مجالاً ايجابياً او سلبياً لاكتساب السلوك الحالي والمستقبلي . فنرى
على سبيل المثال في الاطار العسكري بعد التحاق المجندين او
المطوعين الى وحداتهم سيلجئون الى التجمع والتآلف مع بعضهم
البعض تبعاً للسن ونوع الاهتمامات ومستوى الثقافة وغيرها من
المثيرات الأخرى . وسرعان ما يظهر تأثير ذلك على المنتسبين من
خلال ما يبدو عليهم من علامات المخالفة بدأ من عدم اطاعة الاوامر
او عدم احترام النظام وضعف الضبط والنزول بدون امر او العكس
من ذلك حيث التفاعل جدياً مع الحقائق القائمة .

ان ظروف الوحدات وتقاليدها العسكرية وبرامجها التدريبية او
الترويحية تعتبر عوامل ضابطة للسلوك الفردي والجماعي او دافعاً
لارتكاب المخالفات بكافة اشكالها تبعاً لما يجري فيها من
استعدادات واستناداً الى الضغوط النفسية السائدة . فأن عدم اشباع
حاجات المقاتلين العضوية كالمأكل والملبس والنام او النفسية مثل
تكوين العلاقات وتقدير الذات والشعور بالامن ... الخ سواء مع
بداية التحاقهم الى مراكز التدريب او بعد تنسيبهم وعملهم في
الوحدات الفعالة والمؤسسات او الدوائر الأخرى سيؤدي بمن لديه
استعداد نفسي للمخالفة بان يتبع طرق ملتويه او غير شرعية
للاشباع او قد تتسبب هذه الحالة في ضعف مقدرته للالتزام بالاوامر
والضوابط فيلجأ الى المخالفة تعويضاً عن تلك المعاناة وتفادياً
لضغوطها هذا وتواجه الوحدات او المؤسسات العسكرية بعض
الامور التي يتطلب التعامل معها جدياً في هذا المجال منها .

اولا . التجانس في اعمار واهتمامات الملتحقين الى الخدمة العسكرية .

يلتحق الى الخدمة العسكرية (خاصة الالزامية) وباستثناء فترة الحرب اعداد كبيرة من المراتب ومن مواليد واحدة (١٨) سنة او قريب منها في اغلب جيوش العالم) * وهذا يعني انهم متقاربين في الميول والاهتمامات والرغبات المطلوبة ، ومثل هذه الاعمار الشابه عادة ما يتصف اصحابها بالحماس وغزارة الطاقة والميل الى التحدي والرغبة في تكوين العلاقات والاعتداد بالنفس ، وهذا التجانس في الاعمار ينعكس على طبيعة السلوك الجماعي والفردى لهم ، اذ ان التواجد بهذه الصورة يكون مناخاً صالحاً للمخالطة التي يتفاوت تأثيرها بين السلب والايجاب تبعاً لاستعدادات تلك المراكز والوحدات واساليبها في التدريب والادارة .

ثانيا . فائض الطاقة .

ان الاعمار التي يلتحق خلالها الافراد الى الخدمة العسكرية هي في بداية الشباب وهذا يعني امتلاك اصحابها قدر كبير من الطاقة والحيوية ، يتسبب الفائض منها بارتباك عملية التكيف واثاره بعض المشاكل او المخالفات للوحدة عند عدم التعامل معها بشكل مدروس ووفق برامج محددة تضع باعتبارها امتصاص الفائض من ناحية وتنفيس مشاعر العدوان (العنف) التي تتفاقم مع ظروف وضغوط الخدمة العسكرية من

هناك بعض المواليد تلتحق الى الخدمة الالزامية من بين خريجي الكليات او قبل اكمالهم الدراسة فيها وتكون اعمارهم اكثر من السن القانونية للتجنيد ، وهم يمثلون ايضا نوع من التجانس في الاتجاهات والتحصيل العلمي ينبغي ان يؤخذ بنظر الاعتبار .

ناحية اخرى . فأجراء مباراة بكرة القدم وتكرار ركل الكرة قد يعوض عن محاولة للاعتداء على زميل في الحاضرة او الفصيل . وتشكيل فريقين لكرة الطائرة يكون أمر الفصيل في جانب وأمر السرية في الجانب الآخر يمكن ان يساهم في تنفيس عدوانية بعض المراتب على أمر سريتهم عندما يستطيع فريقهم التفوق على فريقه او من خلال ما يبدوه من انفعالات في تشجيع الفريق .

ثالثا . وقت الفراغ .

ان اكثر الامور تشجيعاً على تشكيل السلوك المخالف في الوحدات والوحدات الفرعية هو وقت الفراغ وطرق استغلاله . اذ ان الدلائل تشير الى ان الفرد العسكري وبعد قضاء ساعات في التدريب او العمل سوف يبحث لنفسه عن نشاط مفيد لصحته الجسدية والنفسية في اوقات فراغه كتعويض للجسم عن متاعب ذلك الحال والتهيؤ نفسياً لاشغال لاحقة ، هذا ومن اكثر الانشطة فائدة للتعامل مع الوقت المتاح هي الرياضة والترويح . فالرياضة مثلاً لاتساهم في بناء الاجسام عضوياً ونفسياً فقط بل انها مجالاً جيداً لتدريب المقاتلين على تقبل الواقع دون ارتباك والسعي لتحقيق النصر كهدف مشترك ، كذلك الحال بالنسبة الى الجانب الترفيهي الذي يمكن ان يستغل في تنمية العلاقات وخلق روح الجماعة وتهيئة الاجواء للاسترخاء والاستقرار الانفعالي .

رابعا . اختلاف الظروف والمواقف

ان طبيعة العمل العسكري واجراءات اعداد القوات للحرب وزيادة قدرتها القتالية وتعدد الصنوف وكثرة الاسلحة

والاختصاصات عوامل تساعد على استمرار التغير وعدم
الرتابه في القوات المسلحة . فالوحدة العسكرية ليست دائرة
للتسجيل العقاري يتسم عملها بالاتساق والتشابه طيلة ايام
السنة ، اذ ان عامها التدريبي او دورتها التدريبية في ظروف
السلم مجزأة او مقسمة لفترات يتعلق قسم منها بالتدريب
الفردى وآخر بالتدريب الاجمالي ومن ثم اعادة التنظيم وكل
مرحلة او فترة لاتشبه الاخرى في ظروفها او طبيعة العمل
فيها ومن ثم الضغوط النفسية خلالها ، وهي بالتالي مختلفة
بنوع الانحرافات المرتكبة او التجاوزات والمخالفات التي يلجا
اليها المقاتلين ابان تلك الفترة . وحالة الحرب هي الاخرى
لاتتوافق وظروف السلم من حيث نوع المخالفات وشدة تأثيرها
، فبالوقت الذي تزيد فيه النسب بشكل عام في ظرف الحرب
فان شدتها واحتمالات تأثيرها على الوحدة والقوات المسلحة
سيكون اكثر خطورة ايضا ، ويعود كل ذلك الى كثرة
المتغيرات وتعدد الضغوط التي يعاني منها المقاتل ، وعلى
سبيل المثال فأن الميل للحدث بالامور العسكرية (عن طبيعة
الواجبات ، واماكن تواجد الوحدات ، والاهداف المستقبلية
لها ، وماهية الخسائر ، وطبيعة القرارات المتخذة ... الخ)
سيزداد في الحرب واشتداد الازمات بسبب كثرة التحديدات
وشدة الاجهاد ، كذلك فان جسامه تأثير هذه المخالفات
سيكون اكثر خطورة على الوحدة والقوات المسلحة في تلك
الظروف الحرجة مقارنة بحالة الاستقرار . اضافة الى ذلك
فان انشغال الوحدات والتشكيلات بالمعارك الدائرة والتهيو
المستمر للمواقف الطارئة وتغير برامج التدريب خلالها يمكن

ان يزيد من تكرار بعض المخالفات المتعلقة بالجوانب الضبطية ، هذا وقد تسبب النتائج الفاشلة لبعض المعارك في الحرب وكرد فعل للاحباط في ظهور بعض المخالفات وبشكل مفاجئ مثل التجاوز على' المافوق وعدم تنفيذ الاوامر والغياب والتسرب وترك الوحدة بدون اذن .

وفي الجانب الثاني فان للحرب تاثير في خفض بعض المخالفات منها المتعلقة بالسلامة الوطنية والكرامة العسكرية او التي لها صلة بالعنف والتحدي نتيجة للجهود المكثفة في التعبئة العامة وشحذ الهمم ورفع المعنويات وزيادة الدافعية وتعزيز روح المواطنة فيما يتعلق بالنوع الاول او نتيجة لممارسة المقاتلون للعديد من اشكالها بشكل مقبول وشرعي باتجاه العدو وعند الاصطدام به بالنسبة للنوع الثاني .

ومثل هذا الاختلاف والتغير المستمر في طبيعة الواجبات والاعمال ونوع المخالفات يتطلب من الآمرين والضباط ان يتعرفوا وبشكل دقيق على' متغيرات ومستلزمات كل حالة ليساهموا مع غيرهم في تقليل ضغوطها على' منتسبيهم وبالتالي الحد من المخالفة .

ج. الفرد وامكاناته الذاتية

ان كافة المدارس والنظريات النفسية والاجتماعية التي تناولت المخالفة او السلوك المنحرف بشكل عام لم تستثن الفرد بخصائصه وامكاناته من عوامل حدوثها ، حتى' ان البعض يعتقد ان لها الارحية في ذلك مستنديين على' طبيعة الاستجابات التي يبديها الافراد في مواقف بيئية عامة فعلى' سبيل المثال عند تعريض منتسبي احد السرايا في وحدة عسكرية لضغوط متشابهة نسبياً فأن

المناطق المغلقة (نوع من انواع العصاب) فانه سيكون غير قادر على البقاء فترة طويلة داخل ناقلة الاشخاص المدرعة او داخل الدبابة والملجأ الضيق وان اقحم في هذا الموقف لاي سبب كان فانه سيحاول تجنبه بشتى السبل ، مثل ترك الناقلة أو التبرجل منها قبل ان يستوجب الظرف ذلك ، او فتح الباب تجاوزاً على التعليمات وان فشل في كل ذلك قد يتحول الى سلوك العدوان باتجاه الزملاء او الأمر المباشر .

والمصاب بالحصر - القهري (في مجال النظافة) لا تردعه كل التعليمات أو التوجيهات الخاصة بعدم استخدام المياه القليلة الا للشرب ، فيضطر تحت ضغط المرض الى افراغ المقطورة او الذهاب الى اقرب مصدر للمياه حتى وان عرض حياته وحياة رفاقه للخطر .

ان سلوك المقاتل في الزمان والمكان المحددين لا يتأثر بالجانب المرضي فقط بل بالعديد من المتغيرات أو الظروف المحيطة به مما دفع المختصين الى متابعة اثارها على ارتكاب المخالفة من خلال الكثير من البحوث والدراسات التي وجدت ارتباطاً بين هذا السلوك المنحرف وبين :

أولاً . العمر . من المعروف ان لكل مرحلة عمرية خصائصها الوظيفية والنفسية حيث بينت العديد من الدراسات ان عدد الجرائم وطبيعتها ودافعها تتفاوت حسب مراحل العمر . وفي احصاء جرى ١٩٧٢ في فرنسا اوضح ان اعلى نسبة للجريمة تكون بين الشباب من سن ١٨ - ٢٥ واعلى سن اجرامي هو ١٩ سنة ، وتبدأ النسبة بالانخفاض عن معدلاتها بعد سن ٣٥ سنة ، الا ان هذا

لا يعني بان العمر دافعاً بحد ذاته لارتكاب المخالفة وانما عامل مساعد لحدوث انواع معينة من الجرائم ^(١١) .
وفي دراسة لجريمة الهروب من الخدمة العسكرية قامت بها مديرية البحوث والخدمات النفسية ايدت تلك الاستنتاجات اذ اشارت الى ان ارتكاب هذه الجريمة يقل مع تقدم العمر ^(١٢) .

ثانياً . الحالة الزوجية . يبدو من خلال البحوث التي درست هذا المتغير وعلاقته بارتكاب المخالفات والجرائم توصلت الى ان النسبة بين العزاب اعلى من مثيلاتها لدى المتزوجين ، اما بالنسبة الى عدد الاطفال في الاسرة الواحدة فقد اوضحت بعض الاحصاءات الى ان النسبة تقل مع كثرة عدد الاطفال وهذه نتيجة تكاد ان تكون طبيعية اذ يحس رب الاسرة بالمسؤولية الملقاة على عاتقه بسبب كثرة الاطفال فيخشى المخالفة لما سيتبعها من عقوبة قد تؤدي الى خصم جزء من راتبه أو اهتزاز مكانته بين اطفاله وزوجته ... الخ من عوامل اجتماعية محكومة بالثقافة السائدة .

ثالثاً . الصنف والمهنة . ان طبيعة البحوث التي اجريت حول هذا المتغير كانت قد غطت في معظمها المهن بشكل عام خارج اطار العسكرية عندما اعتبرت وجود المهنة اساساً في استقرار الفرد خاصة اذا كانت متفقة وامكاناته او رغباته وما يتناسب والاطار العام للمهن في الحياة المدنية الشاملة يمكن تطبيقه على بعض جوانب الخدمة العسكرية فيمكن ان يكون الصنف في حد ذاته عاملاً غير مباشر في حدوث بعض المخالفات تبعاً لعدة امور . فمثلاً صنف المشاة يمكن ان يكون

ردود افعالهم (استجاباتهم) اتجاه تلك المثيرات لم تكن متشابهة ، فمنهم من يتصرف باتزان ومرونة وآخرون يسلكون سلوكاً غير مقبول وقد يلجأ البعض الى ارتكاب مخالفة ما للخروج من الموقف الضاغط ، وهذا يعني ان لحالة الانسان النفسية والعقلية ومستوى نكاهه ودرجة تعليمه ، وكيفية ادراكه للامور اثر في تحديد نوع السلوك في الموقف المحدد ، حتى ان المحاكم وفي معظم بلدان العالم تعني من الحكم من ارتكب جريمة وثبتت اصابته ببعض امراض الذهان * وفي حالات ليست قليلة .

هذا ومن ناحية اخرى فان الاصابة ببعض انواع العصاب ° قد تكون دافعاً لارتكاب بعض المخالفات ، خاصة في الظروف الصعبة ، فعلى سبيل المثال : مقاتل يعاني من حالة رهاب من

الذهان : مفهوم يخلع على مجموعة امراض عقلية تتمثل في

اضطراب عميق وخلل في تفكير او وجدان الانسان يغير من نظرتة وادراكه للعالم والحياة ويؤثر في طبيعة سلوكه واتجاهه بصورة خطيرة ، ويعتقد بان اسبابه على الاكثر عضوية كيميائية (داخلية او وراثية) الطابع ، ومن خصائصه الاساسية .

- تدهور واضطراب في شخصية الانسان .

- تفكك واضطراب في التفكير ومجرى الذهن .

- اضطراب وتششت في الوجدان .

- انفصام عن الواقع والحياة .

- حياة حاملة تنتابها الاوهام والهلاوس .

- فقدان بعض او كل البصيرة . (٩)

العصاب . مفهوم يخلع على مجموعة من الامراض النفسية تنشأ عن صراعات نفسية مختلفة ، وتتشترك جميعها في صفات عامة ، وتتألف الاضطرابات العامة للعصاب من اضطرابات جسمية نفسانية المنشأ ، قلق وشعور بالاكتئاب ، وشعور بعدم الاستقرار مع حساسية متزايدة ، وشكوك غير معقولة ، وحصر قهري ، ورهاب ومخولف ، واستثارات سريعة ، مصحوبة جميعها باضطرابات في النوم والشهية وتذبذب او اضطراب في الكفاءة الانتاجية للمصاب (١٠) .

منتسبوه عرضة لتكرار المخالفات بنسب اكثر من منتسبي المعدات الفنية او المساحة العسكرية اذ ان المشاة يتعرض افراده الى ضغوط تفوق كثيراً ما يلاقيه منتسبو الصنف المذكورة . ففي حالة الحرب على سبيل المثال يتحملون وفي اكثر الاحيان مسؤولية الدفاع عن الارض بالقدر الذي يتحملون فيه عبئ استعادة ربيثة ساقطة او احتلال ارض مشرفة في الحروب الجبلية ، اضافة الى ذلك فان تعاملهم مع ظروف الطبيعة يختلف عن تعامل صنف المخابرة مثلاً ، اذ ان تنقلهم من قاطع الى اخر غالباً ما يكون في العجلات شبه المكشوفة سواء في الصيف أو الشتاء ولمئات الكيلومترات لينفذوا واجبا مصيرياً في ظروف صعبة ، بينما تحتم طبيعة عمل المخابرة او الطبابة التنقل بعجلات اختصاصية . ومثل هذه العوامل تشكل ضغطاً على المقاتل وفي حالة توفر الاستعداد النفسي سوف يحدث السلوك المخالف .

هذا وللمهنة ضمن الصنف اثر في ارتكاب المخالفة ايضا لان التزام المقاتل في العمل على آلة او سلاح او في تخصص ما يعتمد على امكانياته وميوله بالدرجة الاساس ، فان لم يكن قادراً على حمل القاذفة أو الهاون الخفيف فانه يقترب منطقياً من المخالفة اكثر من غيره ، وبنفس الاتجاه اذا كان راغباً للعمل كسائق دبابة اكثر من العمل كمخابر ضمن طائفتها فأن اخطاءه أو تجاوزاته ستقل عند تنسيبه الى ذلك العمل مقارنة باخر لم يرغب في ذلك . اذ ان الرغبة تشكل اساس الدافعية في العمل والميل للانجاز . والمهم هنا هو ان الوسط النفسي للمهنة أو ظروف وطبيعة انجاز العمل يضعف احياناً شعور الفرد

بالميل الى ارتكاب المخالفة أو يجعل من ارتكابها .
رابعاً . المستوى الاقتصادي . ويقصد بالمستوى الاقتصادي في
مجالنا هذا هو امكانيات الفرد المادية التي يحيا بها في الزمان
والمكان المحددين ، حيث درس العديد من الباحثين الاثار
الجانبية للعوز المادي وعلاقتها بارتكاب المخالفة وانقسموا في
نتائجهم الى اتجاهين .
يرى الاول ان الفقر على المستوى الفردي يعد عاملاً من عوامل
الاجرام لانه اي الفقر دافعا من دوافع ارتكاب السلوك
المخالف .

بينما يعتقد اصحاب الرأي الثاني ان ذلك الاستنتاج ليس
صحيحاً اذ ان المعمورة زاخرة بالفقراء ومع ذلك لا يرتكب
السلوك المخالف الا البعض منهم فقط ، كما ان الاحصاءات
الجنائية تثبت بأن الجريمة لها نصيبها الذي لا ينكر بين
الاغنياء ، واذا اعتقد البعض بان العوز دافعا للسلوء الخاطئ
فانه قد يكون دافعاً للتفوق والنبوغ ايضاً . هذا ويدعمون
استنتاجاتهم بالاحصاءات التي قسمت المستوى الاقتصادي
للفرد الى خمسة مستويات (مستوى بائس ، ومستوى فقير ،
ومستوى طبيعي ، ومستوى ميسور ، ومستوى غني) والتي
اثبتت ان اكبر نسبة من الجرائم تقع بين اولئك الذين يحتلون
المستوى الاقتصادي الطبيعي ، وفي الحالة هذه لا يمكن الجزم
بان المستوى الاقتصادي عاملاً مثيراً لدافع المخالفة أو لا يمكن
ادخاله في عداد العوامل الاجرامية .

إلا ان دراسة لمديرية البحوث والخدمات النفسية بينت ان
النسبة الاعلى من بين مرتكبي الجريمة المدروسة كانوا من

بين ذوي الدخل المنخفض سواء في حياتهم المدنية قبل الالتحاق الى الخدمة العسكرية أو بعد التحاقهم اليها (١٣) . هذا وبغض النظر عن دقة اي من الاتجاهين لابد من الاخذ بالحسبان ان المستوى الاقتصادي للفرد وان بدا في ظاهره عاملاً فردياً يتعلق بالانسان ذاته إلا انه يرتبط بطريقة غير مباشرة بالوسط الذي يحيا فيه الشخص والذي قد يدفعه الى ارتكاب الخطأ اكثر من الحاجة المادية البحتة .

وعموماً فان الرأي الاكثر شيوعاً يعتبر العوز المادي (الفقر) عاملاً من العوامل المؤثرة على نوعية المخالفة لكنه في حد ذاته ليس دافعاً اليها وفي مجال المخالفات العسكرية ينطبق هذا الاستنتاج تماماً اذ ان العوز المادي قد يتسبب في قيام البعض بالتغيب عن الوحدة لمدة معينة يلجأ فيها المعني الى اداء عمل ما لقاء اجر اي بهدف الكسب المادي ومن ثم يلتحق اليها قبل دخوله الغياب الرسمي . وقد لا يكون هذا العوز دافعاً الى عدم اطاعة الاوامر او استخدام العنف في العلاقات مع الزملاء .

خامساً . التحصيل الدراسي . ان مناقشة هذا المتغير ينبغي ان يتناول جانبيين ، الاول مدى تأثير التعليم على طبيعة المخالفة ، والثاني مستوى تأثيره على نوعها . وفي الجانب الاول لم تؤيد الاحصاءات المنشورة في العديد من دول العالم اي تأثير للتعليم على انخفاض مستوى المخالفات بينما اشارت نتائج بعض الاحصاءات الى ان للتعليم اثره على نوع الجريمة حيث الاتجاه الى مخالفات اقل عنفاً واكثر مكرام مع زيادة مستوى التعليم . اي ان التعليم يؤثر على السلوك المخالف لا في شدته وانما في نوعه .

ومثل هذا التصور بحاجة الى المزيد من الدراسة والتتبع قبل تعميمه على البيئة العسكرية التي تختلف بطبيعتها عن الحياة المدنية سواء بماهية الضغوط التي تستثير السلوك المخالف او بنوعية المخالفة واثارها العامة ، فهي اي المخالفة والجنحة او الجنائية العسكرية الطابع تتعلق في معظمها بالكرامة والمواطنة والمسؤولية وتأثيراتها لا تقتصر على الفرد نفسه بل تتعداه الى الوحدة والمؤسسة العسكرية . فترك احد المقاتلين لوحده ساعات معدودة دون امر لا يستطيع خلالها ان يضمن ما سيحدث لها فيما اذا كانت في المواجهة مع العدو ، وهذا يعني اختلال في قدرتها القتالية ، يتعاطم اثره فيما اذا كان المخالف من بين طائفة أو اعداد احد الاسلحة المهمة ، كذلك بالنسبة الى عدم تنفيذ امر صدر من آمر الفصيل لأحد المراتب اثناء التدريب الاعتيادي لا يعني مشكلة قانونية طرفاها شخصين معينين فقط بل اخلال بالضبط يمكن ان ينعكس على سلوك هذا المقاتل خلال تأديته للواجب في المعركة الفعلية التي يكون نجاحها مرهوناً باستجابة المقاتلين وجديتهم في تنفيذ الامر . وما دامت الامور بهذا الشكل الخطير فقد اتجهت كافة الجيوش في عالمنا الحالي الى عملية التوعية والتبصير (اضافة الى اجراءات الضبط والتدريب) وبالتركيز على جوانب المواطنة والاخلاص والمسؤولية والمصلحة العامة بهدف ايجاد روادع ذاتية تساهم مع غيرها من المتغيرات للحد من ارتكاب المخالفات . وبما ان التبصير او التوعية من العمليات العقلية فانها بحاجة الى قدر معقول من الفهم والتصور والتحصيل العلمي واي ضعف في

مستوياتها يعني الارتباك في عملية الادراك للنتائج وعدم القدرة على تقدير المسؤوليات وهي في مجملها قد تتسبب في حدوث بعض المخالفات ، وهذا ما ايدته اكثر من دراسة اجريت في المؤسسة العسكرية لبعض المخالفات حيث بينت نتائجها ان نسبة حدوث المخالفة بين المستويات الدراسية المنخفضة اكثر منها في المستويات الدراسية المتقدمة .

هذا وتجدر الاشارة هنا الى ان حدوث المخالفة يفضل ان ينظر اليها من وجهة نظر مجموعة عوامل (شبكة علاقات) فاي عامل بمفرده قد يؤثر ايجاباً أو سلباً ولكنه داخل مجموعة من العوامل السابق طرحها يؤدي من خلال تفاعله كجزء من منظومة ... الى الفعل وعليه يعد الفكر المنظومي من افضل الطرائق التي تعين في فهم وتفسير حدوث المخالفة . وعليه فالتفكير الخطي (سبب ونتيجة) لا يفيد كثيراً في فهم او تفسير الظواهر الاجتماعية او الانسانية بعامة .

العوامل المساعدة على ارتكاب المخالف في الوحدات

العوامل المساعدة على ارتكاب المخالفة في الوحدات

١٢ . ان الوحدات العسكرية او المقرات والوحدات الفرعية مجتمع خاص يتفاعل فيه طرفي المخالفة (الفرد العسكري - الظروف المحيطة) لكي يحدث سلوك المخالفة . حيث تواجه الوحدات في مسيرتها الدائمة الكثير من الامور التي تشكل اساساً أو ارضية ملائمة لذلك التفاعل . فهناك المجندين حديثاً والذين يلتحقون اليها حيث الحاجة اكثر الى مساعدتهم على التكيف وقبول الوضع الجديد . واخرين منقولين اليها من وحدات اخرى لاسباب عديدة ينبغي تفهم حالهم وتعجيل عملية دمجهم بالآخرين . ومجاميع من المراتب جاءوا لاكمال خدمة الاحتياط لهم كثير من الخبرات في التعامل مع المواقف والمستجدات . في الوحدات ضباط وضباط صف ومراتب من بيئات مختلفة ينقل العديد منهم اساليبها في التعامل الى تلك الوحدات ويصر على ان يعامل احياناً وفق معاييرها ، فقد يعتقد القادم من الريف انه محق في بقاءه بعيداً عن جلسة خاصة في القاعة اعتمدت الهزار وتبادل النكات . وهكذا العديد من المتغيرات التي يزر بها مجتمع الوحدة والتي يمكن اعتبار البعض منها عوامل مساعدة على حدوث المخالفة وزيادة نسب انتشارها في حالة عدم اخذها بنظر الاعتبار منها .

أ . السلوك المخالف

تواجه الوحدات عادة نوعين من المخالفين ، اولئك الذين جاءوا الى العسكرية وقد تشكل سلوكهم أو اعتادوا المخالفة ، أو كما يطلق عليهم احياناً بآرباب السوابق ، ومجموعة اخرى لم يسبق لافرادها ارتكاب اية مخالفة تذكر ، وكانت البيئة المحيطة بهم سببا في استتارة ذلك السلوك المخالف . وعند تتبع هذين النوعين

نلمس ان هناك فئتين من الجرائم والمخالفات ايضا . منها ما يحدث في الحياة المدنية العامة مثل السرقة والعنف والادمان ومنها ما يقتصر على الجانب العسكري مثل المخالفات الضبطية ، الهروب ، تخطي سلسلة المراجع ... الخ .

ورغم ان افراد المجموعتين قد لا يختلفون من الناحية النفسية ، وهذا ما ايدته بحوث اجريت في احد الجيوش الغربية على عينة من ٥٠ منحرفاً قسموا الى مجموعتين ، واحدة تضم الذين ليست لهم سوابق مدنية والثانية من ارباب السوابق ، وأعطيت للفئتين الاختبارات النفسية فتبين ان الجميع يعانون نفس الاضطرابات^(١٤) . الا ان انتقال معتادي المخالفة او محترفها الى البيئة العسكرية يعتبر عاملاً مساعداً على انتشارها من خلال الميل أو الاستعداد لتكرار تلك الجرائم والمخالفات عند سنوح الفرصة أو بالتأثير السلبي على الآخرين (التفاعل ، والنمذجة) مما يضيف اعباء على الوحدة باتجاه السيطرة على المنتسبين أو في محاولات تعديل سلوكهم .

ب . السلطة الضابطة

ان القوانين المتبعة قد وفرت للآمر / الضابط سلطة جيدة للسيطرة وقيادة المنتسبين في ظروف الاستقرار حيث التدريب والبناء ، وفي حالة الحرب حيث التضحية والفداء . وان العمل بموجبها يساعد في الحد من حدوث المخالفات والابتعاد عنها سيؤدي الى زيادة تكرارها هذا وان مناقشة موضوع السلطة الضابطة يعني الحديث عن الأمر في كافة المستويات . وفي هذا المجال يمكن ان نلمس شخصيات مختلفة يؤثر اسلوبها سلباً أو ايجاباً على نسب المخالفات في الوحدات والوحدات الفرعية ويمتاز اصحابها عادة

بالآتي .

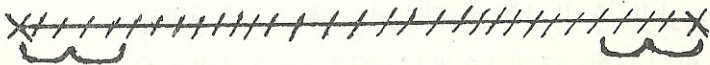
اولا . التعاطف الزائد مع حالة المخالف .

دون النظر الى جوانب المخالفة او اسباب ارتكابها اعتقاداً ان التسامح يجنب مرتكبها احتمالات العودة الى نفس السلوك لاحقاً (او نتيجة للعطف الكثير) وهذا التصرف يعود الى طبيعة شخصية الأمر أو الضابط المعني بالتحقيق او الحكم ، علماً ان استمرار تكرار هذا التوجه او الاسلوب في الوحدة أو المؤسسة العسكرية سيؤدي الى خلق تصور بين المراتب مفاده ان الضابط ضعيف الشخصية وغير قادر على اتخاذ القرار ، وفي تلك الوحدات العديد من المصطلحات التي تصف هذا النوع من السلوك وجميعها تقلل من قيمة الأمر او الضابط وسلطته الضابطة .

ثانيا . التطرف في تطبيق القوانين والضوابط .

اذا كان الوصف في اولا اعلاه يضع اولئك الامرين في الطرف الايمن من الخط المتصل بين السواء واللاسواء فإن المعنيين بالتصنيف الثاني يضعهم بالطرف الايسر منه (٥) وهم في الحالة هذه يحاولون تطبيق القانون دون النظر لجوانبه الانسانية ، فاذا كان الغياب عن الوحدة ليوم واحد مثلاً

(٥) يروى المعنيون في علم النفس بالوقت الحاضر ان هناك درجات من الاضطراب ودرجات من السواء (المخالفة ، الالتزام) والنظرة العملية لكليهما تضعهما في سياق واحد . وبمعنى آخر يوجد ان على متقبل طرفاه تجريد محل أي لا يوجد في احد القطبين سواء ١٠٠٪ وفي القطب الاخر مخالفة ١٠٠٪ لكن هناك درجات من السواء ودرجات من الاضطراب كما موضح بالشكل التالي .



السواء
اكثر التزاماً

الاضطراب
اكثر ميلاً للمخالفة

يستحق عقوبة يومان سجن فأن مثل هؤلاء يعاقبون هذه المخالفة باكثر من ذلك ولديهم من المرونة الكثير لاسناد العديد من التهم لتقوية موقفهم هذا ، وزيادة حجم العقوبة . كذلك بالنسبة الى بعض التجاوزات البسيطة التي لاتستحق غير التوجيه أو التأنيب العلني امام الآخرين او غير المعلن بين الضابط والمخالف ، يلجأون الى المعاقبة بالسجن او قطع الراتب او بمنع التمتع بالاجازة . وهذه التصرفات ستؤدي الى اعتياد البعض على تحمل ضغط العقوبة دون النظر الى قيمتها المعنوية او التوجس منها لاعتبارات اخلاقية من ناحية وقد يدفع هذا الاسلوب البعض من المخالفين الى التمادي في مخالفتهم تفادياً لمواجهة الامر من ناحية أخرى ، فغياب يوم واحد لأحدهم بسبب بعض الاعتبارات العائلية او الاقتصادية او المرضية سيضطره الخوف من عقوبة الأمر الشديدة واسلوبه القاسي في التعامل الى عدم الالتحاق ودخول الغياب الرسمي .

ثالثاً . التسرع في اتخاذ القرار

لكل مخالفة أو جريمة ظروفها ودوافعها . فعدم اداء التحية داخل الوحدة لاثنيين من المراتب . كان الاول معروفاً بانضباطه والثاني مشهوداً له بالمخالفة لابد والحالة هذه ان تكون دوافع الاول مختلفة عن الثاني لذلك لايمكن النظر الى فعلهما هذا بنفس المنظار او قياسه بنفس المقاسات . انها مخالفة بالفعل يعاقب عليها القانون الا ان السؤال المطروح هل تكون العقوبة واحدة لكليهما ؟ دون الاخذ بالاعتبار الدوافع وحالتهم الشخصية . وهنا تتجلى شخصية الامر ومقدرته في

اتخاذ القرار المقبول بعد دراسة الحالة ذهنياً وبأسرع ما يمكن ، فإن لجأ الى العقوبة دون التحليل ومعرفة الدوافع (التي تجري عادة بسرعة) فلا يمكن ان يساعد اجراء هذا على تعديل السلوك المخالف ، اذ ان العقوبة ومن الناحية النفسية موجهة للفعل وليس لشخص الانسان ، والتسرع في العقاب سيضع الأمر أحياناً في موقف حرج ، اذ انه سيضطر الى تغيير قراره هذا بعد تعرفه على حقيقة او دوافع بعض المخالفات وفي مواقف معينة او سيتسبب في دفع المعني (المخالف) الى المزيد من المخالفات بسبب اللامبالاة أو سلوك التحدي الذي يظهر عادة مع عدم الاقتناع بالعقوبة سواء كانت اكثر مما تستحق او اقل مما تتطلبه فعلاً .

رابعاً . قلة المعلومات

ان التعامل مع المخالفة والمخالفين بحاجة الى كم من المعلومات يؤهل الضابط الى فهم الموقف والتعرف على جوانبه ومن ثم توجيه العقوبة المناسبة حسب ما تنص مواد القانون او وفق ما تخوله الصلاحيات وأي تقصير او نقص بالمعلومات في احد جانبي المعادلة سيضعف سلطة الأمر ويفقد البعض حقوقهم ويزيد من الموقف ارتباكاً . فعلى سبيل المثال يحتمل ان يخالف شخصان نفس المخالفة وفي ظروف متشابهة نسبياً ، فقلة معلومات الضابط أو الأمر يمكن ان تدفع الى عقوبة احدهم بثلاثة ايام قطع راتب والاخر بعشرة ايام حبس ، وهذا الاجراء سيؤدي الى مشاعر من عدم الرضا بين المراتب . وبنفس الوقت يمكن ان يخالف احد المقاتلين مخالفة ما ويعاقب عليها بالحبس لاربعة ايام وبعد فترة يكرر نفس

المخالفة ويعاقب يوم قطع راتب رغم تشابه المواقف والدوافع لكلا الحالتين . وتكرار هذه الاساليب في التعامل مع المخالفات يؤثر على سلطة الضبط ويساعد على ارتكاب المزيد منها .

ج . حادثة المقاتل في الخدمة العسكرية

ان المراحل الاولى للتحاق المراتب الى الخدمة العسكرية اي بداياتهم فيها مهمة لعملية تقبلهم متغيرات تلك الحالة وضرورية لتشكيل شخصيتهم العسكرية المنضبطة طيلة فترة تواجدهم خلالها . والملاحظ ان تلك الايام تثير نوعاً من الاضطراب او عدم الاتزان بين البعض وحسب طبيعة ادارتهم واسلوب التعامل معهم وكـم المعلومات المتيسرة في مخيلة كل واحد منهم عن مجمل الحياة العسكرية ، وهي قد تمثل صدمة نفسية للبعض عندما يجد صعوبة في التكيف تدفعه الى الانعزال عن الآخرين او الميل الى المخالفات كمـخارج للتعامل مع الضغوط المحيطة . كذلك يتوقف مدى توافق الفرد لسلطة الضبط على نوع الحياة الاسرية والاجتماعية التي عايشها قبل الالتحاق بالخدمة ، ففي حالات الالتزام بالعادات والتقاليد والممارسات الخاصة بالحقوق والواجبات قد نلاحظ قلة في عدد المخالفات التي يمارسها الفرد وفي حالات التسبب التي قد يكون الفرد قد عايشها بين افراد اسرته واقرائه دون ان يجد توجيهاً ما او ردعاً ما ، قد نلاحظ زيادة مفرطة في عدد المخالفات التي يمارسها الفرد بدوره .

د . ضعف العلاقات العامة

ان الخدمة في الوحدة والعمل في الظروف الطبيعية او الصعبة يخلق نوعاً من العلاقات بين المافوق والمادون وبين المراتب وقرانهم ، تساهم هذه العلاقات بالترويج عن الاحساس بالضغط وتعد كذلك

مجالاً لتفهم مشكلات المقاتلين والضباط على حد سواء فعندما يعي الضابط أو الأمر المباشر معاناة احد منتسبيه بسبب مرض والدته أو زواج احد افراد عائلته أو قرب ولادة طفل جديد له سيقدم له المساعدة المناسبة (اجازة بسيطة) وهذا يؤدي الى عدم تجاوزه على القانون والضوابط بالنزول دون اذن أو الغياب عن الوحدة كحل للمشكلة . والعلاقات الانسانية الجيدة ستؤدي ايضا الى ان يتفهم المراتب موقف أمرهم عندما يتخذ قراراً يتعلق أو يتنافى ومصالحهم فيبتعدون عن الانفعال والعدوان في التعامل معه اذ ان المشكلة ليست باصدار الامر الذي يحرم احدهم من الذهاب الى عائلته لتفقدتها وقت الشدة بل بمقدار تفهمه لحثيات ذلك الامر . هذا ونوع العلاقة بين المستويين المذكورين مهمة في تحديد كيفية ادراك الموقف ، فان كانت جيدة حصل القبول والتفهم والرضا والعكس سيؤدي الى التوتر وعدم الاتزان والميل الى المخالفة كنوع من التحدي والعدوان .

هـ . قلة البرامج الترفيحية

ان يوم العمل في الوحدة مليء بالعطاء والشد والتوتر ، وقد تستمر ساعات العمل خلاله وفي حالات ليست قليلة الى اكثر من عشرة أو خمسة عشر ساعة عندما يتطلب الموقف ذلك سواء خلال التدريب أو البناء واعادة التنظيم في السلم أو القتال الفعلي وترصين المواضع اثناء الحرب ، هذا وان التوتر والشد شحنة انفعالية بحاجة الى تصريف سواء بالكلام أو الفعل وعدم توفر الظروف المناسبة لذلك

يؤدي الى الكبت^(٥) وهي بالنتيجة لابد وان تخرج بصورة سلوك لان قابلية الانسان على ذلك (الكبت) محدودة . لذا ستجد الوحدات نفسها امام خيارين اولهما ان تساهم هي من خلال برامج ترفيهية مقننة في عملية التفرغ والتنفيس او سيلجأ المنتسبون الى ذلك بطرقهم الخاصة بينها المخالفة .

(٥) الكبت : ميكانيزم دفاعي (او حيلة دفاعية) رئيسية تلجأ اليها الانا لاشعورياً لمواجهة انواع الصراع الذي قد يؤدي مكاشفتها بها الى اضرارها . وتستيق عن طريق هذه العملية لتلك الرغبات ، الحفزات ، والافكار التي تتعارض مع مفهوم الفرد عن نفسه ، وذلك بدفعها الى اللاشعور . وتعتبر هذه العملية بمثابة كف استرجاع هذه المحتويات حتى تبقى بعيدة عن الشعور وبذلك تجنب الفرد مشاعر القلق . وعملية الكبت هي الوسيلة الدفاعية ضد هذه المحتويات التي تعجز الانا شعوريا عن تحملها . وما يكبت من حفزات ووافع غريزية وغير ذلك من محتويات لاتتقد ، بل تبقى هذه المحتويات محتفظة بقوتها ، محاولة التغلب على القوى التي تعمل على استبعادها من الشعور ، والتي تحول دون اشباعها واعطائها الفرص للتعبير عنها ، وقد تؤثر على صفات الشخصية وعلى ميول الفرد ونظامه القيمي (١٥) .

التعامل مع السلوك المخالف

المخالفة في الحياة العسكرية

عبدالله النسيه واسم الغافل عنها

التعامل مع السلك المخالف

١٣ . ان قيمة أي جيش كاداة فاعلة في الحرب او في عملية الردع تأتي من خلال نوعية وكمية معداته مضاعفة بما يمكن ان يطلق عليه اصطلاح (القوة القتالية) التي تركز على الاسس التنظيمية والفكرية والنفسية وتتمثل مظاهرها بمزيج أو بآخر من الانضباط والتماسك والمعنويات والمبادرة والشجاعة والصلابة بالاستعداد للقتال حتى الموت^(١٦) ومن هذا يبدو ان العنصر الفاعل في تحديد مفهوم القوة او القدرة القتالية هو الانسان المقاتل بتلك السمات التي اصبحت اهم الاهداف التي تسعى الجيوش تجسيدها في سلوك المنتسبين ، هذا واذا كان الانسان احد العناصر المهمة للقدرة القتالية فأن أي خلل في حالته العامة سينعكس سلباً على مستواها . فاضطراب حالته النفسية او ضعف معنوياته يعني هبوطاً في ادائه العسكري ، وقلة ضبطه يمثل احكاماً عن تنفيذ الاوامر وفشل للوحدة باتجاه تحقيق اهدافها ، وعلى العموم فان حدوث المخالفة في الوحدة سواء كانت ضبطية او من الجنب والجنبايات فانها تعني .

أ . نقص في موجود القوة القتالية للوحدة ، لان المخالف لابد وان يعاقب ، ومعاقبته احياناً تصل حد التحفض على حريته الشخصية (أي السجن) وبذلك لا يستطيع اداء مهام القتال في حالة الحرب او البناء والتدريب في ظروف السلم ، والمسألة هنا قد لا تتوقف تأثيراتها عند هذا الحد ، ففي الحرب تكون اكثر تعقيداً عندما يعني السجن ابتعاداً عند مصدر الخطر والاجهاد وبذا لا تكون العقوبة بحد ذاتها رادعاً لارتكاب مخالفات اخرى أو مجالاً لتعديل السلوك بل تتسبب في نتائج عكسية ، لذا تقوم المؤسسات العسكرية احياناً بتأجيل تنفيذ انواع من العقوبات الى ما بعد انتهاء الحرب .

ب . ان البقاء داخل السجن سواء في الوحدة نفسها او خارجها في السجون/المدنية يعني عدم استفادة المومي اليه من برامج التأهيل والتدريب التي عادة ما تجري في الوحدة ، وحتى في حالة عودته الى فصيله او سريته بعد عدة اسابيع او اشهر ستكون هناك العديد من المصاعب في طريق اعداد مناهج خاصة به ، لذلك يبقى متأخراً في ادراك أو استيعاب دروس ومفردات التدريب اللاحقة ، ويشكل ثغرة قد لا تكون آثارها ملموسة في الظروف الطبيعية الا انها في التوتر والازمات والحروب ذات ابعاد ليست هينة ، فوجوده على الحافات الامامية كعدد لرشاشة متوسطة سيكون مؤثراً فيما اذا لم يكن عارفاً باصلاح توقف في الرمي ، أو ان حمله لقاذفة ضد الدبابات لايجدي نفعاً امام تقدم دبابة باتجاه خندقه وهو جاهلاً باسباب عدم انطلاق الصاروخ ... الخ .

ج . ان المخالفة تعني اخلاً بالضبط وتفكك في العلاقات العامة . والضبط من اهم مستلزمات بناء الشخصية العسكرية القادرة على العطاء والتنفيذ في الظروف القاسية وهذا الخلل لايشمل نوعاً معيناً من المخالفات بل قد يتناول معظمها ، فالسرقة تجاوز على ممتلكات الغير وهي لاتعد من بين المخالفات الضبطية إلا انها ومن الناحية الاجتماعية خلل في الانضباط الداخلي للانسان وتحدي صريح للضوابط والاعراف السائدة في الوحدة وكذلك الحال بالنسبة الى المخالفات المتعلقة باستخدام العنف اتجاه الزملاء فهو عدوان على الغير يتسبب في ضعف العلاقات العامة بين الاقران ويقضي على معالم التضحية وروح الجماعة ذات الاهمية الكبيرة في معارك العصر الحالي ، فهل يستطيع احد على سبيل المثال ان يتجرد من عواطفه وانفعالاته ويكون محايداً تماماً في موقف يتطلب تقديم دعم

او اسناد بالنار لتغطية قفزة من موضع الى آخر لزميل اعتدى عليه قبل ايام او ساعات من وقوعه في هذا الموقف الحرج ؟ وهل يتنازل آخر عن مشاعره ويسيطر على انفعالاته اتجاه امر حضيرته الذي اعتدى عليه بالضرب سابقاً وبدون مبرر وهو يراه ينزف دماً الان نتيجة جرح حال دون قيامه باخلاء نفسه وقد تتوقف حياته على سرعة نقلة الى الخلف من قبل ذلك المقاتل في ظروف يمكن ان تعرض الاثنين للخطر؟ .

د . ان وجود المخالفات والأمر بتحديد عقوبات مناسبة لها يعني تواجد جماعة من ذوي اتجاهات او ميول متقاربة يشكلون قوة ضغط لأبأس بها على الذين ينظمون اليهم لقضاء فترات محددة مما يؤدي الى التأثير ببعض الشخصيات المخالفة او تعلم اساليبهم في تنفيذ بعض المخالفات (عن طريق العدوى) وقد يلمس المتتبعون لهذه المشكلة ان حجم هذه الشريحة قد يزداد خاصة مع افتراض عدم وجود امكانات للتأثير على المعنيين داخل سجن الوحدة او عزل الموجودين على ضوء حدة الحكم او نوعية المخالفة ، وأي زيادة في عدد المخالفين يعني اقلال من القدرة القتالية للوحدة . ١٤ . وبالنظر الفاحصة الى مجتمع الوحدة الذي تحدث فيه المخالفة نلمس انه محكوم بعلاقات وروابط ذات ابعاد ومستويات متباينة . فهناك مثلاً علاقة بين الضباط من نفس المستوى الرتبي ، وبينهم من ناحية وبين الاكثر قدماً من ناحية اخرى ، ومن ثم بين جميع الضباط في الوحدة والأمر ، وعلاقة بين ضباط الصف والضباط واخرى بين ضباط الصف والجنود ، وعلاقة بين جميع منتسبي الفصيل او السرية والوحدة من المراتب وضباط الصف وامريهم المباشرين ، حيث تكون هذه الصيغة مجالاً مؤثراً في نوعية المخالفات وشدتها تبعاً لفهم تلك

العلاقات وحدودها المقبولة ومقدار النجاح في التوحد امام الهدف العام للوحدة في الاعداد والتهيؤ للمستقبل لذا اصبح وجود هدف او مجموعة اهداف من مستلزمات العمل الناجح في الوحدات سواء في التدريب او الضبط او المعنويات او في المجالات الفنية الاخرى . ومادمننا في مجال التعامل مع السلوك المخالف فلا بد ان تكون الخطوة الاولى هي تحديد مجموعة الاهداف التي لابد وان تعمل الوحدة من اجل تطبيقها سعيًا وراء الحد من المخالفة وتقليل آثارها الجانبية على القدرة القتالية في حالة حدوث البعض من انواعها خاصة وان الاعتقاد بوجود وحدات بلا مخالفات مسألة مثالية قد لاتكون موجودة في أي جيش من جيوش العالم . هذا ومن بين اهم الاهداف التي ينبغي السعي لتحقيقها هي :

أ . تقليل احتمالات حدوث المخالفة

يرى الكثير من المعنين بأن ابعاد الادوات التي تستخدم في تنفيذ بعض المخالفات يحول دون حدوثها ، أي ان الذي يخطط للسرقة ولم يجد شيئاً ليسرقه سوف يعدل عن سلوكه هذا ، ومن يعمد الى القتل ولم يعثر على وسيلته التي استعد لاستخدامها قد يلغي فكرته هذه بعد مرور الوقت وتدخل بعض المتغيرات لصالح الاتجاه الثاني ، إلا ان الوحدات لاتشكوا من كثرة الجرائم المختلطة (الوارد ذكرها آنفاً) وتأثيراتها على المسيرة لان نسب حدوثها قليلة مقارنة بالجرائم العسكرية البحتة التي تستهدف في معظمها ضبط الوحدة وعلاقاتها الاجتماعية ومن ثم قدرتها القتالية ، وتأتي عملية المنع لهذا النوع من المخالفات من خلال تحصين المنتسبين وكثافة تدريبهم حيث ان العمل على زيادة قدرة المقاتل على التحمل يمكن ان تبعده عن الانفعال الناجم عن الاجهاد فيما اذا حتمت الضرورة المسير خمسة كيلو مترات بالتجهيزات السفرية

والتوعية الفكرية بمخاطر ارتكاب المخالفات على العسكري نفسه وعلى مستقبل وحدته يزيد من معلوماته الايجابية التي تضغط باتجاه الالتزام وقت الازمة ، ومن ثم تساعد على ازالة بعض الشوائب في اسلوب التعامل مع كافة المستويات الموجودة في الوحدة وفق اعتباراتها الخاصة .

ب . حماية مجتمع الوحدة من تأثير المخالفين

في كل وحدة من وحدات الجيش هناك عدد من المخالفين يكون قسم منهم معروفاً على مستوى الوحدة وحتى التشكيل وقد يدفعهم ميلهم الى المخالفة او اغنيادهم عليها الى استقطاب آخرين سواء لاشباع حاجتهم الى التزم ولو بشكل غير منظم او لابعاد التركيز عليهم من خلال كثرة المخالفين . وفيما اذا جرت متابعة غير مباشرة لمثل هؤلاء نرى انهم يميلون للالتقاء بانواع معينة من المراتب ، كذلك يندفع مقاتلون من نوع خاص للتودد او التقرب اليهم ، وهذه المشاعر بطبيعتها تتسبب بزيادة نسب المخالفات . لذا ينبغي ان تكون الخطوة الاولى في السرية او الفصيل / او البطرية والرعييل وحتى الفوج والكتيبة هي جعل هؤلاء تحت المجهر او السيطرة المباشرة او بالمعنى الدقيق ان لا يكونون بمعيددين عن انظار المقر . إلا ان هذا لايعني التعامل معهم بازدراء او تحقير لان مثل هذه الاساليب نجعلهم يشعرون بالدونية او الاحباط ومن ثم تزيد من دافعيتهم الى ارتكاب مخالفات اخرى اكثر جسامة ، اذ ان المقصود هنا هو الحد من تأثيراتهم على الآخرين وعدم فسخ المجال لهم بتكوين علاقات اجتماعية واسعة وقد يكون هذا الاجراء سهلاً عندما يكون المخالف خارج السجن الا ان وجوده في داخله والتقاءه باعداد من المراتب مرتكبي المخالفات السبب والذين

يقضون يوماً أو أكثر يشكل صعوبة في السيطرة عندما لا يعير الأمر أو المساعد ذلك أي اهتمام أو يتناسى في أحيان كثيرة ما يدور داخل تلك الغرف المغلقة . وهنا تتمثل الخطوة الأولى في محاولة عزل المحترفين أو المخالفين المعروفين الذين يقضون مدد أكبر في مكان خاص بهم ويفضل عدم دمجهم مع أولئك الذين يُحجزون لأيام معدودة ، وفي حالة عدم القدرة على تنفيذ ذلك لاعتبارات إدارية فيمكن أن يؤدي لقاء أمر الفصيل وأمر السرية بمن أنهى فترة عقوبته في السجن إلى إعادة تأهيله وهي محاولة في حد ذاتها لمحو بعض ما علق من مفاهيم أو معلومات في الذاكرة أو خبرات تم اكتسابها من آخرين احترفوا المخالفة وتفننوا في تنفيذها . هذا من جانب ومن جانب آخر فإن اسناد بعض الأعمال للذين يقضون مثل تلك الفترات خلال مدة محكوميتهم مسألة مهمة لاقبال وقت الفراغ الذي يشكل أساساً جيداً لنقل الخبرات .

جـ . حصر تأثير المخالفات على القدرة القتالية للوحدة .

قد تختلف نسب الغياب من وحدة لأخرى وبنفس الوقت فإن تأثيرات الغياب هي الأخرى مختلفة بين حالة السلم عنها في حالة الحرب . لذا كان الإعدام عقوبتها في الحالة الأخيرة ، كذلك بالنسبة إلى الأنواع الأخرى من المخالفات ، إلا أن المؤكد في أن انتشارها أو تكرارها سيؤثر على القدرة القتالية للوحدة بشكل أو بآخر . وإذا أريد مناقشة هذا الهدف على مستوى الوحدة أو التشكيل أو أي مستوى تنظيمي آخر لابد من تناوله من عدة جوانب ، بدأ من كيفية إعادة تأهيل المخالف وتعديل سلوكه ليكون أقرب على السواء حتى انتهاء خدمته باستخدام النصح والإرشاد والتوعية التي يأخذها على عاتقه أمره المباشر (سواء

ضابط الصف تحت توجيهات الضابط) أو من قبل آمر الفصيل والسرية وما يعادلها في مقراتهم الاعتيادية . ومن ثم إعادة تدريبه بشكل مكثف بعد خروجه من السجن أو الحجز (لما فاتته من المنهج) حتى يلحق بزملائه في الوحدة . ويفضل اجراء فحص مناسب له بعد انتهاء تلك الفترة للتأكد من استيعابه لفردات التدريب . ومثل هذه الاجراءات يتوقف نجاحها (رغم مصاعبها العملية) على مدى ايمان الأمر بها وميله لتطبيقها بدقة وبعبكسه سيبقى التخطيط لها نظرياً هذا وتبقى المسألة المهمة التي لابد من الاشارة اليها ، هي عملية تقصي دوافع ارتكاب المخالفات في الوحدة اذ ان وضع اليد على تلك الدوافع يحل نصف المشكلة المطروحة . فاذا كانت علاقة آمر الفصيل باحد المراتب سبباً في غيابه المتكرر ينبغي ان يعي أمر السرية ذلك ويحل هذا الاشكال بالطريقة التي تضمن عدم لجوء الجندي الى الغياب ثانية وبنفس الوقت لا يقلل من قيمة او سلطة آمر الفصيل وان كانت الحاجة المادية سبباً في قيام آخر بالتأخر عن الالتحاق من الاجازة بصورة شبه دائمية فاضافة يوم او يومين الى الاجازة الدورية بين فترة واخرى (حسب صلاحية الامر المباشر او آمر الوحدة) يكون حلاً مقبولاً لتجاوز تكرار تلك المشكلة رغم ما في ذلك الحل من مخاطر اذ قد يلجأ البعض الى نفس الحالة عند تعرفهم على انها وسيلة كسب لعدد من الايام من الأمر . ان كل تلك الاجراءات وغيرها الكثير لابد وان يعزز الغاية الاساسية في الوحدة وهي ان يسعى الجميع لقطع الطريق امام المخالف للتمادي في مخالفته او اللجوء الى تكرارها كخيار يستسهله في المواقف الصعبة .

الثواب والعقاب في التعامل مع السلوك المخالف

١٥ . ان مختلف وجهات النظر التي تناولت المخالفة اكدت على انها سلوك ظاهري يقوم به الفرد نتيجة لدوافع متعددة . يتعلق قسم منها بالانسان واخر بالبيئة والمجتمع ، ويزيد على ذلك علم النفس عندما يؤكد المختصون في مجاله على ان هذا النوع من السلوك يعد سلوكاً غير سوي (مضطرب) . لذا يجري التعامل معه وفق هذا المنظار حيث تلجأ مدرسة التحليل النفسي في علاجها الى محاولة كشف طبيعة الصراع داخل الانسان بين مكونات الجهاز النفسي ، بالاضافة الى تحليل مضمون اللاشعور الذي يحمل في جوانبه بعض الخبرات المكبوتة والصراعات غير المحلولة . اما وجهة النظر المقابلة (السلوكيون) فيرى اتباعها ان سلوك المخالفة عادات متعلمة وعلاجها يأتي باطفاء تلك العادات او ازالتها وتعلم عادات جديدة بدلاً عنها وفق مبادئ ونظريات التعلم وباستخدام معطيات الثواب والعقاب وهي الاجراءات الاكثر انتشاراً وامكانية في التطبيق في المؤسسات العسكرية لذا سوف يجري التركيز عليها بشكل مفصل في الصفحات القادمة .

• ترى نظرية التحليل النفسي ان الجهاز النفسي للانسان مكون من :

— الهي مصدر الميول الغريزية .

— الانا . وتضم مجموعة الأفكار والرغبات والمفاهيم والقيم الاجتماعية .

— الانا العليا . الضمير ويشمل المثل العليا والقوة الرادعة في داخل الانسان .

الثواب والعقاب في التعامل مع السلوك المخالف

١٦ . هناك ثلاث اتجاهات لتعليل السلوك العدواني ومايصاحبه من انفعال الغضب ، وحسب المناحي الفكرية لاصحابها .

يرى 'الاتجاه الاول (واصحابه ملتزمين بتيار الحتمية البيولوجية) امثال فرويد ، كرتشمر وشلدون ... الخ ان العدوان موجود كشيء فطري . ويرى 'انصار الاتجاه الثاني (واصحابه ملتزمين بتيار الحتمية البيئية) مثل ميللر ودولارد وماوارد الخ وجود العدوان بوصفه (بعده) استجابة لمثير بيئي .

بينما يرى 'انصار الاتجاه الثالث (واصحابه ملتزمين بتيار النمذجة والتقليد) امثال باندورا ووالترز ... الخ وجود العدوان بوصفه (بعده) يُقلد من خلال النماذج الاجتماعية ويحاكى بالاختلاط والمعايشة حتى يمكن ان يتطابق الفرد مع المعتدي نفسه (وهو ما اتجه اليه النازيين والصهاينة في تعاملهم مع المجتمع والواقع المعاش) ، ومهما تكن النظرة الى 'وجود العدوان فان الواقع يشير الى ان هذا السلوك بحاجة الى وسائل للضبط تساعد في السيطرة والاتزان . وكانت اكثر تلك الوسائل انتشاراً منذ الازل هي (الثواب والعقاب) رغم الاختلاف في اسلوب تطبيقها بين عصر واخر . وكان لعالم الاجتماع العربي المعروف ابن خلدون رأي صريح في ذلك عندما كتب يقول (وان لا بد له - للبشر - في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون اليه ، وحكمه فيهم تارة يكون مستند الى 'شرع نزل من عند الله يوجب انقيادهم الى ايمانهم بالثواب والعقاب عليه الذي جاء به مبلغه . وتارة الى سياسة عقلية يوجب انقيادهم اليها ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم ، وهذه السياسة التي يحمل عليها اهل الاجتماع الى سائر الملوك في العالم من مسلمين وغيره . فقوانينها اذاً مجتمعة من احكام

شرعية ، وآداب خلقية وقوانين في الاجتماع طبيعية ، والاقتداء فيها بالشرع أولاً ثم الحكماء في آدابهم والملوك في سيرهم . ثم ان هذا الاجتماع اذا حصل للبشر كما قررناه . تم عمران العالم بهم . فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم) .

ويتبين من اقوال ابن خلدون وعلماء العصر المحدثون ان الانسان كائن اجتماعي بحاجة الى ضبط لسلوكه من خلال وسائل اهمها الدين والاعراف والتقاليد والمثل والقانون وباساليب مختلفة قوامها الثواب والعقاب أو الترغيب والترهيب .

١٧ . ان الفكرة في استخدام الثواب (المكافأة) والعقاب (الجزاء) جاءت بهدف زيادة تكرار الافعال المرغوب بها وازالة الاستجابات غير المرغوب بها في المستقبل ، وهي مفاهيم يمكن الاخذ بها في التدريب لغرض تشجيع المقاتلون باكتساب مفردات نظرية وتطبيقات عملية ، وفي التكيف للحياة العسكرية بهدف التسريع في صياغة الشخصية العسكرية الملائمة ، او لتشذيب سلوك البعض وتزويدهم بالمفاهيم التي تتواءم وطبيعة الخدمة العسكرية أو في تعديل السلوك غير السوي (الخارج على القانون) الذي تعاني منه الوحدات والمؤسسات العسكرية وهو موضوعنا الحالي . وكما يلي .

أ . العقاب .

ان كل ما يؤدي الى الشعور بالالام او عدم الرضا (عندما يوجه بقصد الى افرادها) يعتبر من وجهة النظر النفسية عقاباً ، وقد يأخذ اشكال عدة مثل سحب المكافأة تعبيراً عن عدم الموافقة على نمط السلوك الصادر من الفرد وقد يتضمن تهديداً باستخدام بعض الاساليب التي تؤدي الى عدم الشعور بالارتياح سواء عن طريق

الازاحة من المواقف المرغوبة ، او الحرمان من الحاجات الاساسية . والعقاب بعد الاستجابة غير المرغوبة (المخالفة) ربما يضعف من هذه الاستجابة أو يؤدي الى اضطراب العقاب والى كبت الاستجابة لفترة معينة او كبتها في موقف العقاب فقط اثناء وجود الشخص المعاقب . وقد يؤدي العقاب الى محاولة الهروب من هذا الموقف او تجنبه ، أو يؤدي الى العدوان الصريح باتجاه الذي امر بالعقوبة او السلطة الضابطة (١٧) .

ان العقاب يقترن بفكرة الجزاء (من الناحية القانونية) الذي لا بد وان يوقع على كل من يخالف القاعدة الاجتماعية عموماً (قانونية ، اخلاقية ، دينية) تواجه سلوك الانسان ، كانت مخالفتها امراً متوقعاً ومتصوراً ولذلك يتعين فرض جزاء يكون محتملاً لان يصيب كل من يخالف هذه القاعدة حتى يستقيم النظام في الجماعة . هذا والقواعد المنظمة لسلوك الافراد في الجماعة تتفاوت في مقدار مساهمتها في حفظكيانها (الجماعة) تبعاً لنوع البيئة التي تعيشها تلك الجماعة . فالقاعدة التي تحرم الغياب والهروب في الجيوش تعد اساسية لحفظ تماسك الوحدة العسكرية وبقائها ، كذلك الحال بالنسبة الى المخالفات المتعلقة بالضبط فان توقيع الجزاء على مرتكبيها يعد مجالاً للمحافظة على القدرة القتالية للمؤسسة العسكرية وعلى دافعية منتسبيها في الاداء سلماً او جرياً . ومن هنا فان كل مجموعة أو جماعة بينها (المؤسسة العسكرية) تنتخب بعض القواعد المنظمة لسلوك منتسبيها وتعزز ذلك بجزاء مادي توقعه السلطة المختصة على من يخالف من افرادها تلك القواعد وحيث تجد الجماعة في احترام هذه القواعد اساساً لبقائها واستمرار لديمومتها . هذا واذا كان الجزاء عنصراً مهماً وجزءاً

لا يتجزأ من القاعدة القانونية وخاصة من خصائصها الجوهرية
فانه اسلوب من الاساليب المعمول بها في مجالات الحياة كانت
لغرض تعديل السلوك البشري في بداية الحياة (الطفولة) او في
مرحلة الشباب وحتى نهاية العمر . هذا ويؤدي فعل العقاب من
الناحية النفسية الادوار التالية باتجاه تغيير السلوك المخالف
منها .

أولاً . يساعد العقاب على تحديد المشكلة في صورة لها معنى
وتحديد اتجاه النشاط وذلك في ضوء ما يجب تجنبه . ومعنى
هذا ان النواتج غير السارة للنشاط تؤدي الى التجنب أو
الانسحاب او تغيير الاستجابة بدلاً من تكرارها .

ثانياً . يؤدي العقاب على المدى المستقبلي الى اضعاف الدافع الذي
يساعد على تنشيط السلوك الذي يعاقب عليه الفرد (١٨) .
ان المهتمين في مجال علم النفس لم يكن جميعهم مقتنعاً تماماً بأن
العقاب الوسيلة الفاعلة او الناجمة في تعديل السلوك غير السوي ،
اذ ان البعض منهم يؤكد بأن هناك سلبيات لا بد من الاشارة اليها
في حالة الاعتماد على العقاب وحده لتأمين تلك الغاية اهمها .
أولاً . ان العقاب قد يؤدي الى كبت السلوك المعاقب او قمعه
انفعالياً وليس الى محوه او انطفائه .

ثانياً . لا يمكن التنبؤ تماماً بنتائج العقاب على السلوك لاحقاً .
ثالثاً . عند انتهاء الحالة الانفعالية المرتبطة بالعقاب قد تظهر
الاستجابات التي عوقبت من قبل بنفس قوتها السابقة مالم
تحل محلها استجابات جديدة تتم اثابتها (وهذا يفسر لجوء
البعض من المراتب الى تكرار المخالفة بنفس الدرجة بعد
انتهاء فترة محكومياتهم) .

رابعاً . يمكن ان تكون النتائج الجانبية للعقاب سلبية (في بعض الحالات) منها ان يلجأ المعاقب الى ممارسة العدوان ضد مصدر العقاب وكرهية العمل الذي ادى الى العقاب .

خامساً . في السلوك العصابي قد يؤدي العقاب الى تثبيت السلوك المخالف لا الى اطفائه .

سادساً . ان الاعتياد على استخدام العقاب في التوجيه والتعديل قد تترتب عليه بعض التجاوزات خاصة عندما يكون مصدر العقاب مضطرباً انفعالياً أو ان يستغل سلطته للتنفيس عن عدوان مكبوت (١٩) .

إلا ان مثل هذه التحذيرات لا تحول دون استخدام وسيلة العقاب في عملية الردع (منع حدوث المخالفة) أو محاولة لتجنيب تكرارها مستقبلاً بالاستفادة من بعض المبادئ التي تقلل من اثارها الجانبية جهد الامكان منها .

أولاً . عدم المبالغة باستخدام العقاب أو اللجوء باستخدامه باستمرار أو التهديد به لاسباب بسيطة . لانه قد يؤدي الى زيادة مستوى القلق الذي يؤثر على الاداء وامكانية تعلم خبرات جديدة .

ثانياً . ان احتمالات تأثير العقاب يعتمد على السمات الشخصية للمعاقب ، اذ ان ليس كل الناس يمكن ان يكون هذا الاسلوب نافعا معهم .

ثالثاً . لا يكون للعقاب قيمة إلا اذا ادى مباشرة الى تغيير الاستجابة فالميزة الكبرى للعقاب ان يجبر المعني على التوقف أو الانسحاب عما يفعله الى محاولة شيء جديد ، ومجرد

العقاب الذي لا يؤدي هذا التحول سيكون محدود القيمة او عديمها .

رابعاً . يكون العقاب اكثر فاعلية حينما يستخدم في بداية الاستجابة (اي مع بدء ارتكاب السلوك الخاطئ) وعلى سبيل المثال عندما يلجأ احد المراتب الى عدم تنفيذ امر امر الفصيل أو الحاضرة في ساحة التدريب يكون من الضروري توجيه العقوبة له بعد هذا السلوك الخاطي مباشرة .

خامساً . تتوقف فعالية العقاب على نوع العلاقة القائمة بين المعاقب (بكسر القاف) والمعاقب (بفتح القاف) فاذا كان ثمة علاقة ودية وبها تقدير متبادل فان العقاب سيرد عن التماذي في الخطأ اما اذا كانت العلاقة غير ودية بينهما ، فلن يفيد العقاب بل قد يؤدي الى التطابق مع المعاقب (اي التطابق أو التوحد مع مصدر العدوان ، كما مر ذكره) وتمثيل ذلك في ان المعاقب بدوره يصبح معاقباً حين تتاح له الفرصة .

ب . الثواب

يمكن ان تعرف الاثابة بانها مثير يتبع الاداء او الاستجابة ويؤدي الى الشعور بالرضا او الارتياح وتتمثل حالة الرضا او الارتياح في سعي الفرد للحصول على هذا المثير او الاحتفاظ به ان الشائع بين الاوساط العامة بان العقاب هو المجال الوحيد لتعديل السلوك المخالف وهذا الرأي قد لا يتفق معه حتى المختصين في مجال القانون عندما يرى البعض منهم انه لا يجب ان يفهم ان احترام القواعد القانونية لا يتم إلا عن طريق الاكراه المادي (الجزاء) وانما على العكس فالاصل هو ان يتمثل افراد الجماعة لاحكام القانون لمحض ارادتهم ورغبتهم لاخوفاً ولا رهبة من جزاء

مخالفته ، وذلك لشعورهم بمدى لزوم احكامه العادلة لحفظ النظام داخل الجماعة ، لذلك فان الالتجاء الى الاكراه او الجزاء هو الاستثناء في قاعدتهم ، يضيفون دعاء هذا الاتجاه بان الاكراه في القاعدة القانونية لا يتحرك لاداء وظيفته إلا اذا وقع اخلال بحكم القانون ، فان لم يقع مثل هذا الاخلال ضل الاكراه مستكناً قابلاً ، إلا ان تدعو الحاجة الى وجوب تدخله فهو اذن اجراء احتياطي يتم العمل به عند الاقتضاء (فالعالب ان الافراد يراعون القواعد القانونية بمحض ارادتهم بل ولا اعتبارات اخرى غير احتمال اكراههم على مراعاتها ، منها قال البعض بان من اجدى وانجح انواع الجزاء في القاعدة القانونية اعتياد الناس على تنفيذها اختياراً فلا يلجأ الى الاكراه إلا استثناء . بل ان ثمة طائفة باسرها من القواعد القانونية ينشئها الافراد بانفسهم ثم يحرصون على الاستمرار في الامتثال لها من تلقاء انفسهم دون ما اعتبار آخر ، انها تلك القواعد التي تنشأ عن طريق العرف ، فالقواعد العرفية تنشأ بين الافراد عن طريق اتباعهم لعادة معينة بطريقة مضطردة دون تدخل السلطة العامة بحيث يقتنع الجميع بأنها أصبحت ملزمة . هذا وقد ذهب البعض من الفلاسفة الى ان جزاء القاعدة القانونية لا يشترط ان يكون اثراً يترتب على مخالفتها كالعقوبة او البطلان ، بل يجوز ان يكون اثراً يترتب على اتباعها كالمكافأة ، لان الرغبة في الحصول على المكافأة تكفي الى حد ما لحمل الناس على اتباع القاعدة والسير على النظام الذي قصد المشرع تحقيقه (٢٠) .

وبغض النظر عند علاقة المكافأة في الجانب القيمي للعقوبة إلا انها تعتبر ومن الناحية النفسية ركن من اركان تعديل السلوك المخالف

وان استخدامها في مجال التعامل مع السلوك المخالف يأتي من ناحيتين .

اولا . ان اثابة السلوك الجيد (عكس السلوك المخالف) يشجع على اتيان السلوك المرغوب لاحقا . فعلى سبيل المثال هناك رهط مطلوب تعليمه على كيفية اداء التحية ، فان قام احدهم بالحركة كما هو مطلوب وحصل على اثابه من آمر الرهط وهي اشادة به امام الجميع فيفترض هنا ان تؤدي هذه الاثابة الى ان يستجيب نفس الشخص بشكل ايجابي في مجال اداء التحية لاحقا . هذا من ناحية ومن ناحية اخرى قد يشجع ذلك القريبين منه على اتيان نفس الفعل او شبيها له املا في الحصول على الاثابه . وفي مثال آخر اكثر وضوحا ، عندما يسمح الامر لمنتسبيه بالنزول الى البلد لمدة ساعتين فقط يقوم خلالها المراتب باخبار عوائلهم او جلب حاجياتهم تمهيدا للتحرك الى قاطع آخر مع تاكيد على الالتزام الدقيق بوقت الحضور . فالملاحظ ان عودة المراتب الى وحدتهم تكون غير متسقة فمنهم من يلتحق بتمام الوقت وآخر بعده بدقائق معدودات ومنهم يصل تأخيره الى اكثر من ساعة ، وفي هذه الحالة اذا قام الامر وامام الجميع باثابة الملتزمين سواء بمدح التزامهم هذا او منحهم مساعدة لمدة يوم يلتحقون بعدها الى المكان المفترض او ان يعدهم باضافة يومين على اجازتهم القادمة ، قد يشجع هذا الاجراء مثل هؤلاء على استمرار الانضباط في المواقف اللاحقة من جانب ويعتبر عاملا او دافعا غير مباشرا للذين تأخروا (المخالفين) في تعديل سلوكهم على المدى المستقبلي من جانب آخر .

ثانياً . قد تشمل الاثابة ، المخالفين انفسهم بعد قضاء فترة عقوبتهم اذ اننا نرى ان العقوبة لا يمكن ان تكون مضمونه بتعديل السلوك غير السوي وما دامت كذلك فهي بحاجة اذن الى خطوات لاحقه للدعم او الاسناد النفسي سواء بالتوجيه او الارشاد والاثابة للسلوك الايجابي خلال المسيرة او العمل اليومي . فاذا ما قضى احدهم فترة من الحبس في الوحدة بسبب تركه واجب الحراسة في الباب النظامي ، فان هذه العقوبة قد لاتكني لوحدها في ردعه من العودة الى ارتكاب مخالفات اخرى ، اما اذا وضعه آمر الفضيل او السرية . نصب عينيه بعد خروجه من الحبس مباشرة بهدف تعديل سلوكه هذا فإنه سيلمس ان لديه الكثير من التصرفات الايجابية مقابل اخرى سلبية وباستطاعة ذلك الأمر ان يثيب كل سلوك جيد لغرض تعزيزه ورفع احتمالات تكراره مستقبلاً . فمثلاً عندما يكون خفر قاعة ويؤدي واجبه بشكل دقيق او عندما يسند اليه واجب الدورية على السياج الخارجي للوحدة واداه باهتمام وجديه يكون بالامكان مكافأته حتى ولو بمقابلة بسيطة في المقر واستفسار موجز عن حالته ومدى حاجته للعون والمساعدة . ومثل هذه الاثابات ستؤدي تدريجياً الى تغيير سلوكه المخالف والتقرب تدريجياً من حالة السواء .

هذا ويمكن ان تؤثر الاثابة في السلوك المطلوب تشكيله لدى المقاتلين بطرق عدة اهمها .

اولاً . تقوم الاثابة بدور الباعث وبالتالي تجعل عملية تعليم السلوك المرغوب له معنى وذلك بالربط بين مجموعة من الاستجابات واهداف معينة وبدون هذا الارتباط بهدف ما ، يصبح السلوك

غير موجه ، هذا ويمكن ان تؤدي الاثابة الى التركيز الانتقائي على نقاط الاختيار الحاسمة للاستجابات المرغوبة او الصحيحة .

ثانيا . يؤدي الحصول الفعلي على الاثابة الى زيادة طويلة المدى فيما تسعى الدوافع (الحوافز) في الاصل الى تحقيقه من حيث زيادة مقدار الطاقة وتوجيه السلوك نحوها (المكافأة) ومعنى هذا انه حين تؤدي الاثابة الى اشباع الدافع في وقت معين فأنها تساعد على تقوية هذه الدوافع التي اسبقتهما او اخترلتها مؤقتاً .

ثالثا . تساعد الاثابة الى زيادة الاحتمال النسبي لحدوث الاستجابة المرغوبة (السلوك السوي) .

ج . مبادئ استخدام الثواب والعقاب

ان استخدام الثواب او العقاب (بهدف التعامل مع السلوك المخالف) في الحياة العسكرية مسألة قائمة يلجأ اليها الآمرون والسلطات الضابطة بكافة المستويات إلا ان المغالاة فيها قد تاتي بنتائج عكسية لذا يحدد البعض من المختصين مبادئ لاستخدام كلا النوعين بالاتجاه الصحيح منها .

اولا . يجب ان يؤدي الثواب بشكل عام الى الارتياح وان يؤدي العقاب الى عدم الارتياح . فالاثابة الحقيقية تلك التي تشبع حاجة او تختزل حافزاً في لحظة معينة . فتقديم هدية مادية معينة لاتعتبر اثابة يمكن ان تعزز سلوك ايجابي لمقاتل دخله المادي كبيراً عندما تفانى في الواجب او قدم بعض الخدمات لوحده . كذلك الحال بالنسبة الى العقوبة التي قد نعتبرها كذلك في حين انها لاتثير عدم الارتياح لدى المعني ، فحرمان

١ . تتشكل اغلب جيوش العالم في العصر الحالي من خليط بشري يفد اليها تحت اطارين محددين او نوعين معروفين من الخدمة العسكرية ، الالزامية التي يخدم اصحابها فترة محددة تختلف من دولة لأخرى ومن ظرف لآخر والدائمة التي يتعاقد افرادها مع الجيش لاداء الخدمة لفترة معروفة لكنها ليست قصيرة على الاغلب وحسب قانون خاص ينظم شروط التطوع* وبسبب طبيعة العمل العسكري الذي يتركز اساساً على قابلية بدنية عالية وصحة نفسية جيدة سارعت الجيوش الى تنظيم تجنيد منتسبها من بين الشباب وفي مقتبل العمر لتأمين تلك المتطلبات باعتبار ان اعمارهم تمتاز بقدرة كبيرة على العطاء و طاقة عاليه وميل عميق للتضحية والفداء وروح وطنية وثابة ، إلا ان هذه السمات الايجابية لاتلغي اثر او وجود السمات الاخرى من الشخصية او مايتركب منها بمشاكل النمو النفسية والعضوية في تلك المرحلة العمرية المهمة والتي يمكن اعتبار بعضها من الدوافع غير المباشرة لارتكاب المخالفات في احيان كثيرة .

٢ . ان الواجب الرئيس للقوات المسلحة هو القتال وبذلك يسعى المعنيون فيها من الضباط والمختصين وبكافة السبل المتاحة الى تحسين مستوى الاداء لكافة المقاتلين وزيادة القدرة القتالية للقوات . ومن بين الوسائل المهمة لتأمين تلك الغاية ايجاد نوع من الضبط يسمح بتنفيذ الاوامر الصادرة في أكثر المواقف صعوبة . ورغم ان تعزيز هذا السلوك من وجهة النظر العلمية لايعتمد استخدام العقاب فقط باتجاه التقويم والتعديل بل يتعلق في جوانب اخرى بالاثابة الملائمة للسلوك السليم بهدف تفادي ارتكاب الخطأ او بالمعنى الآخر التحصين ضد الوقوع

• هناك عدد من الجيوش لاتعمل بنظام الخدمة الالزامية وتكتفي بأسلوب التطوع في الوقت الحاضر .

الاذن او تأخير منح الاجازة قد لاتشكل عقابا لمقاتل لم ينفذ امرأ ما عندما تكون علاقته بالعائلة والاصدقاء خارج الوحدة مضطربة .

ثانيا . يجب ان تكون قيمة الثواب او العقاب ملائمة لمقدار الفعل المطلوب تعزيزه ايجاباً او سلباً (اثابه ، عقاب) حيث ان الزيادة المفرطة في كلا الاتجاهين قد لاتحقق الغاية المطلوبة . فعدم اطاعة الاوامر مثلاً تختلف من حالة الى اخرى ، فقد تكون في الحرب عصيان ، عقوبتها الاعدام اما في السلم قد تنتهي بعدة ايام قطع راتب .

ثالثاً ينبغي ان يعقب الثواب او العقاب السلوك السوي او المخالف جهد الامكان ، او على اقل تقدير الاقتراب زمنياً من الاستجابة المثابة او المعاقبة حيث يزيد ذلك من احتمالات الارتباط ، رغم ان البعض من انواع المخالفات لايمكن القرار على عقوبتها فوراً اذ يتطلب البت بها ، الارسال على المتهم كمدنب ومحاسبته بطريق المحاججه وشرح التهمة الموجهة اليه او من خلال تشكيل مجلس تحقيقي وقرار محكمة . كذلك الحال بالنسبة الى بعض الاثابات التي يقتضي تنفيذها اخذ موافقة الجهات الاعلى حسب الصلاحية .

إلا ان الواقع يشير الى الكثير من الحالات البسيطة (سواء في مجال العقوبات او في الميل الى الاثابات) داخل الوحدات والمؤسسات العسكرية يمكن ان ياخذ بنظر الاعتبار القائمين عليها او الذين يامرون بها هذا المبدأ لخلق قوة تاثير فاعلة وسريعة باتجاه التعزيز او التغيير . وهذا يلقي الضوء على سلوك قسم من المقاتلين عندما يفضلون في العديد من المواقف

الاتابه البسيطة المباشرة لعمل ما على' الاتابه الكبيرة المؤجلة ،
لو اتاحت لهم الفرص في الاختيار بين النوعين .

الخاتمة

١٨ . ان المخالفة سلوك شائع في كافة المجتمعات البشرية العسكرية منها والمدنية مما دفع الفلاسفة والمصلحون والفقهاء والمشرعون الى سن القوانين والتشريعات لضبط هذا السلوك وحماية المجتمع وتماسكه من اثارها المباشرة وغير المباشرة . واذا كانت تلك القوانين ملائمة للضبط الاجتماعي في البيئة المدنية فانها اكثر ضرورة في الحياة العسكرية ، عندما تجري الامور تحت تهديدات الضغط والاجهاد المستمر او الاحساس بالخطر في ظروف المعارك الشديدة ، إلا ان القوانين وتطبيقاتها العملية (العقوبات) ليست كافية لادامة الضبط والروح المعنوية وزيادة القدرة القتالية (رغم اهميتها في الردع وتجنب السلوك المخالف) ، اذ ان المزيد منها يعني تعطيل جهود البعض في الوقت الذي تكون الحاجة كبيرة اليهم في مواجهة المواقف غير المستقرة ، لذا كان من بين الاهداف المهمة في الجيوش العصرية هو . كيف يمكن تجنب المقاتلون السلوك غير السوي (المخالف) والذي لا يتوافق والمستلزمات او القيم والضوابط العسكرية ؟ .

وفي هذا المجال الحيوي كان لعلم النفسي اراء وممارسات عديدة سواء في تحديد طبيعة السلوك المخالف وماهية الدوافع التي تقف وراءه او في السبل التي لابد من الاخذ بها لاطفاء ذلك السلوك او تغييره باعتماد بعض الاساليب اهمها الثواب والعقاب كمبادئ اساسية لتامين تلك الغاية .

١٩ . ان عدم الاشارة بالتفصيل لانواع الجرائم في هذه الورقة وتكييفها القانوني وظروف حصول كل نوع من انواعها او طبيعة الاحكام الصادرة بحقها مسألة لاتهم كثيراً علم النفس او الضباط في الوحدات والصنوف والدوائر او المؤسسات العسكرية ، عندما يضعون باعتبارهم جميعا ،

كيف يمكن لهم ان يقللوا من نسب المخالفات بين منتسبيهم ؟ ومن ثم اي الطرق اكثر ملائمة للحد من تأثيرات المخالفة على القدرة القتالية لوحدهم ومؤسساتهم ؟ .

ومثل هذه الاهداف تتفق تماما واتجاهات علماء النفس العاملين في المؤسسات العسكرية بكافة دول العالم عندما يحاولون الاستفادة من تطبيقات تخصصهم في اهم البيئات تأثيراً على مستقبل الامة وحياة ابنائها . ومن هذا المنطلق كانت مناقشة الموضوع بكافة جوانبه تحت تسمية المخالفة بعدها (بوصفها) سلوكاً غير سوي يلجا اليه البعض من المقاتلين في مواقف معينة . اضافة الى ان التوسع والشرح في مجال المخالفة بالذات وخاصة البسيطة منها او تلك التي لاتتطلب احكاما طويلة يمكن ان تقدم فائدة اكبر الى الضباط بشكل عام والآمريين بشكل خاص ، اذا ما علمنا بان المحكومين لمد ليست قصيرة وبسبب مخالفات وجنح وجنبايات غالبا ما لاتكون خدمتهم مجددة او طويلة حتى في حالة عودتهم الى الوحدة ثانية لأية اعتبارات او ظروف . فالمكلف يجد ان مواليدته قد تسرحت ويمكن ان يكون عمره قد اصبح خارج سن المكلفية (او غير مشمول بالخدمة العسكرية) والمطوع قد يخرج من الجيش ويصبح غير صالح للخدمة بمجرد تنفيذه بعض الاحكام . اضافة الى ان موضوع تقويمهم او علاجهم او التعامل معهم سيكون خارج اطار او مسؤولية المؤسسة العسكرية . لان تنفيذ الحكم عادة مايكون في السجون المدنية ، لذا كان التركيز على المخالفة بمفهومها النفسي وتطبيقاتها في القوات المسلحة ومؤسساتها او تشكيلاتها المتعددة .

المصادر

- ١ . عبد المنعم الحفني (١٩٧٨) موسوعة علم النفس والتحليل النفسي ، مكتبة مدبولي القاهرة .
- ٢ . رمضان أبو السعود (١٩٨٥) الوسيط في شرح مقدمة القانون المدني، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت .
- ٣ . عباس الحسني وعامر جواد علي (١٩٦٨) قانون العقوبات ، القسم العام ، مطبعة المعارف ، بغداد .
- ٤ . المصدر السابق .
- ٥ . جلال ثروت ومحمد زكي ابو عامر (١٩٨٣) علم الاجرام والعقاب ، الدار الجامعية ، بيروت .
- ٦ . صلاح مخيمر (١٩٧٥) المدخل الى الصحة النفسية ، الانجلو المصرية القاهرة .
- ٧ . ترافس هير سجي (١٩٨٧) اسباب جنوح الاحداث ، ترجمة محمد سلامة ، المكتب الجامعي الاسكندرية .
- ٨ . محمد زكي (١٩٨٢) دراسة في علم الاجرام والعقاب ، الدار الجامعية ، بيروت .
- ٩ . فخري الدباغ (١٩٨٣) اصول الطب النفساني ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت .
- ١٠ . المصدر السابق .
- ١١ . عمر السيد رمضان (ب . ت) دروس في علم الاجرام والعقاب ، بيروت .
- ١٢ . مديرية البحوث والخدمات النفسية (ب . ت) جريمة الهروب .
- ١٣ . المصدر السابق

١٤ . محمد عاطف السعيد (ب . ت) فصول في علم النفس العسكري ،
الشركة العربية للطباعة والنشر القاهرة .

١٥ . عبد السلام عبد الغفار (١٩٧٦) مقدمة في الصحة النفسية دار النهضة
العربية القاهرة .

١٦ . مارتن فان كريفلد (١٩٨٨) عناصر القوة القتالية ، ترجمة يزيد
صايغ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت .

١٧ . سيد عثمان وانور الشرقاوي (١٩٧٧) التعلم وتطبيقاته ، دار الثقافة
للطباعة والنشر القاهرة .

١٨ . فؤاد ابو حطب وآمال صادق (١٩٧٧) علم النفس التربوي ، الانجلو
المصرية ، القاهرة .

١٩ . المصدر السابق .

رمضان ابو السعود (١٩٨٠) مصدر سابق .

طبع
مديرية المطابع العسكرية